



صندوق النقد الدولي أداة بيد الإمبريالية

إعداد:
قسم البحوث والدراسات

11

سلسلة دورية غير منتظمة

حسن يوسف الحمونتي

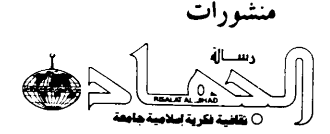
صندوق النقد الدولي
أداة
بيد الإمبريالية

الطبعة الأولى

محرم الحرام 1398 من وفاة الرسول ﷺ

الفاتح «سبتمبر» 1988 م.

منشورات



P.O. Box: 03 Paola Tel: 773201/4
Telex: 1387 IQRA - Telefax: 773205 - Malta

صندوق النقد الدولي
أداة
بيد الإمبريالية

إعداد:

قسم البحوث والدراسات

منشورات



بسم الله الرحمن الرحيم

تنويه

وفاءً من «رسالة الجهاد» لالتزامها الجهادي بقضايا جماهير المستضعفين في العالم الإسلامي والعالم أجمع، فقد قامت خلال العام 1987*م بتكليف بعض الخبراء الاقتصاديين المتعاونين مع مركز الدراسات التابع لها، بإعداد دراسة موثقة حول الأغراض والأساليب الاستعمارية والاستغلالية التي قام على أساسها وانتهج أساليبَها «الصندوق»، الذي بات مسؤولاً عن حالة الجوع والحرمان والتخلف التي تعانيها شعوب العالم الثالث المنهوبةُ ثرواتُها، والمستغَلَّةُ إمكاناتُها بفعل سياسات الصندوق والحكام المحليين الممتثلين لها.

ونحن إذ نقوم بنشر هذه الدراسة ووضعها في متناول جماهير العالم الثالث المطحونة، نتوق ـ في ذات الوقت الذي نطمح فيه للوفاء بالتزامنا نحوها ـ إلى تحقيق ثقافة جماهيرية وخلق وعي ثوري لدى الجماهير، يتجاوز قاعات البحث العلمي، وأسوار الأكاديميات العلمية إلى الشارع العام حيث المعاناة الحقيقية وحيث يعيش الناس الذين يدفعون من عرقهم ودمهم الثمن الباهظ لسياسات الصندوق الاستعمارية وغيره من الأدوات الاقتصادية

الاستعمارية. التي نعاهد قراءنا الأعزاء على أن نخصص لها دراسات مماثلة ضمن هذه السلسلة التي تصدرها المجلة، متوخِّيةً اشتراكيةً في المعرفة لجميع الناس.

كلُّ ذلك انطلاقًا من إيمان راسخ بأن الفكر والوعي هما اللذان يحركان الناس. وأن الناس هم الذين يصنعون الثورة.. الطريق إلى التحرر من قوى الاستكبار والهيمنة التي تحولت إلى أصنام تُعْبَدُ من دون الله.

﴿ وَلَمَنِ ٱنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴾.

مع تحيات مركز الدراسات

بمجلة «رسالة الجهاد»

محرم الحرام 1398 من وفاة الرسول ﷺ

الفاتح «سبتمبر» 1988 م

( ) وجب التنبيه لتاريخ إعداد الدراسة لأخذ ذلك في الاعتبار بالنسبة للمستجدات والمتغيرات الدولية التي طرأت بعده.

مقدمة

«**يسقط صندوق النقد الدولي**»: في العديد من دول العالم الثالث تكثفت شعارات العداء للإمبريالية والاستعمار في شعار وحيد أطلقته التظاهرات التي اندلعت في الأرجنتين والبرازيل ، مثلما رفعه المتظاهرون في البرتغال ، ومصر ، والسودان ، وغيرها من الدول التي يحاول صندوق النقد الدولي تسيير سياساتها الاقتصادية على عكس رغبات شعوبها ، بل وضد مصلحتها .

إن شعوب هذه البلدان لم تكن مخطئة على الإطلاق في رؤية صندوق النقد الدولي كأحد أهم أسلحة الإمبريالية ، في محاولتها للسيطرة على العالم الثالث سياسيًّا ، واستغلال خيراته الاقتصادية . إن العلاقة بين صندوق النقد ، ومن ورائه مجمل النظام النقدي الدولي . والمؤسسات المالية الدولية مع الإمبريالية هي علاقة عضوية يستحيل فصلها . ولم يكن إنشاء هذه المؤسسات إلا بهدف خدمة المصالح الإمبريالية . فجاءت تعبيرًا عنها ، ومنذ إقامتها حتى الآن لم يكن عملها إلا لتحقيق تلك المصالح ، ولم تكن تطوراتها إلا لتأمين انسجام عملها مع تغير مصالح الدول الإمبريالية ـ خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية ـ في استغلال شعوب الدول النامية . ومحاولات فرض هيمنتها على العالم .

وفي الواقع . إن النظام النقدي الدولي بما يحتويه من مؤسسات ـ صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي بالدرجة الأولى ـ مر بعدة مراحل مختلفة . واعتمد آليات عمل متغايرة ومتناقضة . كل منها كان يعبر عن تطور مصالح الدول الإمبريالية . وتغير حاجاتها وقدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية . بينما بقي هدف السيطرة على العالم الثالث واستغلاله ثابتًا لا يتغير .

من الممكن تمييز خمس مراحل لتطور عمل صندوق النقد الدولي هي :

1 ـ تأسيس الصندوق وبدء العمل بنظام النقد الدولي 1944 ـ 1958 .

2 ـ فترة عمل نظام النقد الدولي المسمى « نظام بريتون وودز » 1958 ـ 1971 .

3 ـ التحول الأول : موت نظام بريتون وودز واستمرار صندوق النقد الدولي 1971 ـ 1973 .

4 ـ عمل صندوق النقد في سنوات الفوضى 1973 ـ 1979 .

5 ـ التحول الثاني : الريغانية الاقتصادية وعمل صندوق النقد الدولي تحت شعار « أمريكا العائدة » 1980 ـ حتى الآن .

إن صندوق النقد الدولي يختلف عن جميع المؤسسات الدولية الأخرى بفارق كبير وأساسي . يكمن في امتلاكه لسلطة وأدوات يستطيع بها فرض قراراته على جميع أعضائه . وبما أن جميع النشاطات الاقتصادية تدخل في مجال عمل الصندوق . فإن آثار قراراته تمتد لتشمل

جميع دول العالم بشكل هامشي أحيانًا ، كما هو الأمر بالنسبة للدول الاشتراكية ، أو يكون شديد الأهمية ، كما هو بالنسبة للدول النامية ، حيث يمسك الصندوق أهم مفاتيح السياسة الداخلية والخارجية ويفرغ استقلال هذه الدول من جوهره الحقيقي ،ليحوِّله إلى مجرد استقلال نظرى أجوف ، ويدخلها في إطار نظام التبعية للإمبريالية .

من هذا الدور السياسي تنبع أهمية صندوق النقد الدولي ، وخلفه يختبيء جوهر الصراع بين الدول الإمبريالية للسيطرة على إدارته والتحكم في قراراته. **فكيف تأسس صندوق النقد الدولي؟ وما الحاجة إليه؟ وكيف أصبح يرسم السياسات الاقتصادية للدول النامية؟ والأهم من هذا وذاك. مَنْ يتحكم في صندوق النقد الدولي؟ لمصلحة مَنْ توضع سياسة الصندوق؟ وهل تقف فعلاً عند حدود حاجة الاقتصاد العالمي لمؤسسة دولية تنظم شؤونه النقدية؟ ما علاقة الصندوق بالإمبريالية؟ ولماذا رفضت الدول الاشتراكية الانتساب إليه؟ ما دور صندوق النقد الدولي في العالم الثالث؟ وما آثار سياسته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟**

إن الدراسة التالية تحاول الإجابة على هذه الأسئلة ، من خلال تعمقها بتحليل ودراسة النقاط والمواضيع الآتية :

- لماذا وكيف تأسس صندوق النقد الدولي؟ وما دور الولايات المتحدة في الصندوق؟
- كيف يسير فعلاً صندوق النقد الدولي؟

ـ الصندوق والإمبريـاليـة .
ـ لـمـاذا وقف نظام النقد الدولـي وبقي الصندوق؟
ـ صندوق النقد الدولـي مـن الأورو ـ دولار إلى البترو ـ دولار .
ـ اتفاقيـات جامـايكا ودور الصندوق في تهميش الذهب .
ـ نموذج صندوق النقد الدولـي لـ « تنميـة » العالـم الثالث :
ـ نقد إجمـالـي للنموذج .
ـ آثار تطبيق النموذج والانتفاضات الجماهيريـة (مصر ـ تونس ـ الـمغرب ـ السودان ـ أمريكا اللاتيـنيـة) .
ـ الصندوق والـمجاعة في العالـم الثالث .
ـ صندوق النقد الدولـي والأزمـة العالـميـة الحالـيـة .
ـ الـمعسكر الاشتراكي والصندوق .
ـ أنظمـة النقد الإقليميـة كبدائل لنظام الصندوق (النظام النقدي في الكوميكون وفي السوق الأوروبيـة الـمشتركة) .
ـ أزمـة ديـون العالـم الثالث والآفاق الـمسدودة .

مدخل

تاريخ الأنظمة النقدية
قبل الحرب العالمية الثانية



النقود والتجارة الدولية بين السياسة والاقتصاد

في الواقع ، إن حالة وصحة عملة دولة ما ، تعكس وضعها الاقتصادي والسياسي العام بمختلف جوانبه على الصعيدين الداخلي والخارجي . ومن الممكن فعلاً كتابة التاريخ الاقتصادي والسياسي لدولة من الدول اعتماداً على معطياتها النقدية . إن العلاقة بين السياسة والنقد هي علاقة معقدة ، لا تحمل طابعاً مباشراً ، برغم أنها وجدت مع وجود النقود وشيوع استعمالها قبل آلاف السنين ، حيث كان استعمال عملة دولة دون غيرها يعبِّر عن قوتها الاقتصادية وانتشار سلطانها السياسي والحضاري . هكذا تَمَّ تداول النقود الفينيقية في أوروبا وشمال إفريقية ، والنقود البابلية في مصر والهند ، واليونانية في إيران وافريقيا .

ومع شيوع ظاهرة الاستعمار الغربي بعد الثورة الصناعية في أوروبا تأكدت هذه الحقيقة مرة أخرى ، حيث انتشر استعمال وتداول عملات الدول الاستعمارية (بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، روسيا القيصرية ، اليابان ، أسبانيا . . إلخ) . ولكن مع فارق رئيس عن انتشار العملات القديمة ، يتمثل بإلزام سكان المستعمرات على استخدام هذه النقود رغماً عن إرادتهم .

إن هذا الفارق يعبر عن سمة أساسية للنظام الرأس مالي ، تظهر بوضوح على المستوى النقدي ، وتتمثل في أن الآليات النقدية في الاقتصاد الرأس مالي لا يتم بناؤها اعتماداً على حاجات المجتمع أو

الاقتصاد الاجتماعي ، وإنما اعتماداً على محصلة لمجموعة من موازين القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، على المستويين المحلي والدولي . ولم تعد قوة عملة دولة ما تعبِّر عن أهميتها الاقتصادية ، بل أصبحت قبل كلِّ شيء تعبيرًا عن قوتها العسكرية - السياسية .

لقد قام مفهوم العملات الصعبة بأكمله على تلك العلاقة ، على عكس ادعاءات الاقتصاديين الغربيين حول التغطية الذهبية لعملات دولهم ، حيث كانت عملات بعض الدول النامية مغطاة تمامًا بالذهب (مثل عملات أغلب دول المنطقة العربية حتى منتصف القرن العشرين) دون أن تتحول إلى « عملات صعبة » ، بينما حافظ الجنيه الاسترليني مثلاً على تلك الصفة ، برغم تقلباته وتخفيض قيمته عدة مرات خلال نفس الفترة . إن وجود العملات الصعبة وانتشارها كان قبل كلِّ شيء نتيجةً مباشرةً لمحصلة ميزان القوى على المستوى الدولي في ظل النظام الاستعماري . هذه الحقيقة هي مفتاح عمل الأنظمة النقدية الدولية منذ بزوغ الرأس مالية حتى الآن ، ولم يكن نظام النقد المعروف باسم « بريتون وودز » سوى نتيجة لتلك العلاقة كما سنرى لاحقًا . هنا - تحديدًا - يكمن جوهر الفشل المتكرر لجميع أنظمة النقد الدولية . ذلك أن حاجة الاقتصاد العالمي لنظام نقدي دائم بقيت دون تغيير ، بينما يخضع ميزان القوى السياسي - العسكري لتغيرات مستمرة ، تنعكس مباشرة بإلغاء النظام النقدي القديم ، و إقامة نظام جديد ينسجم مع محصلة ميزان القوى الجديد .

أنظمة النقد الدولية قبل عام 1944

إن النقود هي بضاعة من نوع خاص ، لأنها تحمل قيمةً بحدِّ ذاتها من جهة أولى ، وتعمل كمقياس لقيم بقية البضائع من جهة ثانية . ومهما اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين حول مفهوم قيمة النقود ، فإن قيمة النقد في العصور القديمة كانت تنبع من قيمة المعدن الذي صُنِعَتْ منه إضافةً إلى قيمة العمل المبذول في صناعتها . وكانت النقود تصنع في بداية ظهورها من معادن مختلفة (البرونز ، النحاس ، الذهب ، الفضة . . إلخ) ومع مرور الزمن تَـمَّ التخلي عن جميع المعادن الأخرى باستثناء الذهب والفضة في صنع النقود نظرًا لندرتهما ولخصائصهما الفيزيائية والكيميائية (سهولة صكها وعدم قابليتها للتأكسد مع الزمن) . وسمي النظام المبني على استخدام هذين المعدنين معًا بـ « النظام الثنائي المعدن » ، بينما سمي النظام المبني على استخدام معدن وحيد ـ غالبًا الذهب ـ بـ « النظام الأحادي المعدن » . وفي الواقع فإن النظام الثنائي المعدن أخذ ينحسر لمصلحة النظام الأحادي المعدن ، نظرًا لضخامة القطعة النقدية الفضية إذا كانت ستعبر عن قيمة كبيرة . لذلك أصبح استخدام الفضة هامشيًّا ، ويقتصر على الأجزاء الصغيرة من الوحدة النقدية (المليمات والقروش) بينما كان الذهب يستخدم في صك الوحدة النقدية ومضاعفاتها .

لقد كانت قيمة كلِّ قطعة نقدية تتحدد بوزن ما تحتويه من الذهب

الصافي ، وهذا ما أطلق عليه اسم : « نظام المعيار الذهبي GOLD STANDARD » وبقي يعمل دون تعديل عدة آلاف من السنين . وفي القرن التاسع عشر ، مع تطور الرأس مالية ، ظهرت النقود الورقية ، ومعها وجد مبدأ حرية تحويل النقود الورقية والمعدنية المصنوعة من خلائط مختلفة ، إلى قيمتها الذهبية ، عن طريق المصارف التي أصدرتها ، وذلك قبل وجود المصارف المركزية ، التي أخذت هذا الدور إضافةً إلى احتكار إصدار النقد الورقي . ومع شيوع استخدام النقود الورقية على نطاق واسع ، وغياب النقود الذهبية من التداول ، ظهر مبدأ تحديد سعر صرف العملة وضمان قيمتها عن طريق المصارف المركزية ، التي كانت تمتلك احتياطيات كبيرة من الذهب في خزائنها ، لا تقل قيمتها عن قيم نصف كمية النقود الورقية المطروحة للتبادل ، ويرجع سبب كون النقود الورقية تؤلِّف ضعف الاحتياطيات الذهبية إلى استحالة قيام جميع مالكي النقود الورقية بتبديلها بالذهب دفعة واحدة . وهذا ما سمي بنظام التغطية الذهبية ، ومبدأ سعر الصرف الإلزامي للنقد الورقي .

أما على المستوى الدولي ، فقد ظهرت آثار هذه التعديلات بنمو كبير في التجارة الدولية ، نظرًا لوجود إمكانية تحويل عملة دولة ما إلى عملة دولة أخرى ، عن طريق ثبات سعر الصرف في المصارف المركزية التي كانت تضمن وزنًا محددًا من الذهب لقاء نقودها الورقية . ولكن سرعان ما ظهرت مشكلات هجرة رؤوس الأموال ، وإمكانية وجود ضغوط خارجية على العملة المحلية ، الأمر الذي دفع جميع الدول

الـــرأس مـــاليـــة إلى اعتـمـــاد مـبـــدإ مـــراقبـــة الصرف EXCHANGE CONTROL[1] .

وخلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشريـن ، تَـمَّ تحديد قيم أغلب العملات الـمستخدمـة في التبادل الدولي ، وكانت كمـا يلي :

1 ــ الجنيه الاسترلينـي : تَـمَّ تحديد قيمته بوزن 7.988 غرام من الذهب بموجب قانون صدر بتاريخ 22 من شهر الصيف « يونـيو » 1816 . وكان الاسترلينـي يحتل الـمرتبة الأولى بيـن عملات التجارة الدوليـة بنسبة 21 في الـمئة من إجمـالي مدفوعات التجارة الدوليـة عام 1900 م.

2 ــ الفرنك الفرنسي : وتحددت قيمته بوزن 322.58 ملليغرام ذهب ، بموجب قانون صادر بتاريخ 10 من شهر « أبريل » 1802 . وكان يحتل الـمرتبة الثانـيـة بنسبة 8 في الـمئة من التجارة الدوليـة كانت تدفع بالفرنك عام 1900 م .

3 ــ الـمـارك الألـمـاني : تَـمَّ تحديد قيمته بوزن 398.2 ملليغرام ذهب بموجب قانون صدر بتاريخ 9 من شهر هـانـيبال « أغسطس » 1873 . لـم يكن الـمـارك يلعب دورًا مهمًّا في التجارة الدوليـة .

4 ــ الروبل الروسي : تحددت قيمته بوزن 744 ملليغرام ذهب بموجب الأمر الإمـبراطوري الصادر سنة 1897 . ولـم يكن الروبل يلعب دورًا خارج حدود الإمـبراطوريـة القيصريـة .

---

(1) مبدأ مراقبة الصرف ، ويقضي بمنع خروج النقود الورقية أو الذهبية من دولة ما إلا بما يسمح به القانون ، حيث تتكفل سلطات الأمن والجمارك بتنفيذه .

5 ـ الدولار الأمريكي : بعد تقلُّبات عديدة تحددت قيمته بوزن 1.5 غرام ذهب بموجب القانون الصادر بتاريخ 14 من شهر المريخ « مارس » 1900 م والمعروف باسم « ميثاق المعيار الذهبي GOLD STANDARD ACT » ولم يكن الدولار يلعب أي دور على المستوى العالمي نظرًا لعدم وجود مصرف مركزي « تأسس مصرف الاحتياط الفدرالي عام 1913 م» .

نظام النقد الدولي الأول « نظام جنوة »

مع نهاية الحرب العالمية الأولى وهيمنة الاستعمار على أغلب دول العالم الثالث وما رافق ذلك من نمو كبير في المبادلات التجارية الدولية ، إضافة إلى أن تمويل الحرب كان قد دفع الدول الاستعمارية لطبع كميات من النقود الورقية دون وجود تغطية ذهبية لها . وبالتالي كان لا بد من إيجاد حل شامل للأزمة النقدية في الدول الاستعمارية التي قررت الاجتماع في مدينة جنوة الإيطالية عام 1922 م . وقررت استبدال نظام المعيار الذهبي GOLD STANDARD بنظام جديد سمي نظام معيار الصرف الذهبي EXCHANGE GOLD STANDARD . ويقتضي هذا النظام إمكانية تغطية الإصدار الورقي المحلي بنقود قابلة للتحويل بالذهب عوضًا عن التغطية الذهبية المباشرة . وهذا ما تَمَّ تطبيقه على المستعمرات ، حيث قامت الدول الاستعمارية عن طريق هذا النظام

بعملية نهب وسرقة للاحتياطيات النقدية لمستعمراتها ، فاستبدلت ذهبها بنقود ورقية لا تمتلك تغطيتها الذهبية ، لمجرد أنها أطلقت على عملاتها اسم « العملات الصعبة » . وقامت مستعمرات كلِّ دولة أوروبية . بالاحتفاظ ـ رغمًا عنها ـ باحتياطياتها النقدية من عملة الدولة المستعمَرَة . وهذا ما سمي بنظام الكتل النقدية ، وكانت كلُّ كتلة نقدية تشمل جميع مستعمرات دولة أوروبية محددة ، فظهرت كتلة الاسترليني (دول الكومنولث) وكتلة الفرنك . . إلخ .

أما فيما يخص علاقات الدول الاستعمارية بين بعضها . فإن مؤتمر جنوة قدم حلاً لمشكلة عجزها عن تغطية عملاتها بالذهب وتأمين ثبات أسعار الصرف . حيث قرر المؤتمر أن المصارف المركزية لا تقوم بتغطية وتبديل عملاتها بما يعادلها من الذهب إلا لحساب المصارف المركزية للدول الأخرى . على هذا الأساس فإن المصرف المركزي لكلِّ دولة يقوم سنويًّا بتحويل الرصيد السالب لميزانه التجاري لمصلحة المصرف المركزي للدولة التي يكون رصيد ميزانها التجاري موجبًا .

لكن النظام النقدي الذي قام على ميزان القوى العسكرية السياسي ، سرعان ما وجد نفسه في مواجهة عدم توازنه مع الآليات الاقتصادية التي تعبر عن الحاجة لنقود تحمل قيمتها أو تعبر فعلاً عن قيمة حقيقية . وهكذا انهار النظام النقدي الدولي تحت ضغوط الأزمة الاقتصادية عام 1929 م . حيث أعلنت بريطانيا وقف تبديل الاسترليني بالذهب . ثم تبعتها بقية الدول الاستعمارية . وتَمَّ تخفيض أسعار صرف « العملات

الصعبة » . مما جعل عملية الاحتيال الإمبريالية واضحة وكاملة . وبدأت مرحلة من الفوضى النقدية استمرت حتى الحرب العالمية الثانية . وانعكست في تقلص التجارة الدولية وحصرها عمليًّا داخل الكتل النقدية . ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تكرر نفس السيناريو السابق حين اجتمعت الدول الإمبريالية المنتصرة في الحرب عام 1944 م في بلدة بريتون وودز الأمريكية لتعيد نفس النظام النقدي السابق لكن حسب ميزان القوى العسكري السياسي الجديد .

إن التوازي بين حياة وموت النظامين النقديين مذهل إلى حد كبير . فكلٌّ منهما جاء إثر حرب عالمية . وكلٌّ منهما عبر عن مصلحة الدول الإمبريالية المنتصرة . وكلٌّ منهما كان يهدف لاستغلال دول العالم الثالث وشعوبه . كذلك فإن كلاًّ من النظامين انهار أمام أزمة الاقتصاد الرأس مالي . أيضًا جاء إعلان موت كلٍّ من النظامين عن طريق قرار سياسي كان خرقًا فاضحًا لجميع أسس القانون الدولي . وسرقةً لثروات الدول النامية .

الفصل الأول:

تأسيس نظام النقد الدولي الثاني
(بريتون وودز)



الولايات المتحدة الأمريكية
وصندوق النقد الدولي

بناء على دعوة أمريكية ـ بريطانية ، حضر ممثلون عن 45 دولة إلى بلدة بريتون وودز الصغيرة الواقعة في ولاية نيوهامفشير الأمريكية ، للمشاركة في مباحثات لتأسيس نظام نقدي دولي جديد ، دامت ثلاثة أسابيع ، في الفترة ما بين الأول والثاني والعشرين من شهر ناصر « يوليو » 1944 م .

من هذه الواقعة التاريخية البسيطة تنبثق عدة تساؤلات : لماذا كانت الدعوة للمؤتمر أمريكية انكليزية فقط ؟ ولماذا عقد المؤتمر في صيف عام 1944 م بعد أسابيع قليلة من إنزال القوات الأمريكية في أوروبا على الشواطيء الفرنسية ؟ وأخيرًا لماذا عقد المؤتمر قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ؟

في الواقع لم يكن الأمر صدفةً بريئة ، ولم تكن الشؤون النقدية تقل في أهميتها عن المسائل العسكرية ، على الأقل من وجهة نظر روزفلت وتشرتشل ، وبخاصة أن ميزان القوى الاقتصادي ـ العسكري

السياسي كان محسومًا بين الدول الإمبريالية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية . بينما كان على ميزان القوى بين الشرق والغرب انتظار سنة أخرى ليجد تعبيره في مؤتمر يالطا . إن ميزان القوى بين الدول الإمبريالية هو الذي كان وراء مشاركة البريطانيين للأمريكيين بالدعوة لعقد مؤتمر بريتون وودز . فبريطانيا هي الدولة الإمبريالية التي يمكن أن تخسر أكثر من غيرها . والولايات المتحدة هي الدولة التي يمكن لها أن تربح أكثر من غيرها . وكان الرهان بين الدولتين هو النظام النقدي الدولي ، كتعبير عن السيطرة الاقتصادية ـ العسكرية ـ السياسية على الصعيد العالمي ولفهم ميزان القوى الاقتصادي السياسي عشية انعقاد مؤتمر بريتون وودز . لا بد من عودة تاريخية سريعة إلى الوراء ، لرؤية الأحداث الهامة التي تفصل مؤتمر جنوة عن مؤتمر بريتون وودز :

ـ 13 من شهر ناصر « يوليو » 1931 م قررت ألمانيا منع إخراج الماركات خارج حدود ألمانيا ، كما صادرت جميع العملات الأجنبية والذهب الموجود لدى مواطنيها ، ثم رفضت تبديل الماركات بالذهب ، وأصبحت الحكومة هي التي تحدد سعر صرف العملات عوضًا عن المصرف المركزي الألماني .

ـ 20 من شهر الفاتح « سبتمبر » 1931 م قررت الحكومة البريطانية وقف تبديل الاسترليني بالذهب ، وتعويم[1] سعر صرفه تجاه

---

(1) **تعويم سعر الصرف : ويعني أن تحديد قيمة عملة بالنسبة لبقية العملات يكون حرًا وغير ثابت حسب ما يقتضيه قانون العرض والطلب في البورصات وأسواق الأوراق المالية .**

بقيـة العملات في الأسواق الـماليـة ، ومباشرة قامت جميع الـمستعمرات البريطانيـة باتخاذ نفس الإجراءات .

وفيما بين شهر كانون « ديسمبر » 1931 م وشهر ناصر « يوليو » 1932 م قررت اليابان تعويم سعر صرف الين ، وفرضت مبدأ مراقبة الصرف EXCHANGE CONTROL ، ثم جمَّدت تبديله بالذهب .

ـ 1931 م ـ 1934 م ألغت الحكومة الأمريكية إبدالَ الدولار بالذهب ، وسحبت جميع القطع الذهبية من التداول ، وخفضت قيمة الدولار بنسبة 41 في الـمئة .

ـ 1935 م تخلت بلجيكا واللوكسمبورغ عن تبديل عملاتها بالذهب .

ـ 1936 م أعلنت فرنسا وهولندا و إيطاليا وسويسرا عن وقف إبدال عملاتها بالذهب .

ـ 1939 م ـ 1944 م تدمرت اقتصاديات دول أوروبا الغربية والاتحاد السوفييتي واليابان نتيجة الحرب العالـمية الثانية ، وتدفقت كميات هائلة من الاحتياطات الذهبية نحو الولايات الـمتحدة تسديدًا لثمن مشتريات عسكرية أو هربًا من جحيم الحرب ، حيث أصبحت الولايات الـمتحدة تمتلك ثلثيْ الاحتياطي العالـمي من الذهب . لكن الدولار لـم يكن عملة دولية ، لأن واشنطن لـم تكن تمتلك مستعمرات تفرض عليها استعمال نقدها وتكوين كتلة نقدية للدولار مثلما كان الأمر بالنسبة للاسترليني . إن انتقال الاحتياطات الذهبية من أوروبا إلى أمريكا هو الذي يفسر وجود ورقتي عمل متناقضتين أمام الـمجتمعين

لمناقشتهما في بريتون وودز ، واحدة أمريكية والأخرى بريطانية .

المباحثات (من 1 إلى 22 من شهر ناصر « يوليو » 1944)

إن إرسال البريطانيين لوزير ماليتهم الشهير جون منيارد كينز ، أحد أهم الاقتصاديين الرأس ماليين في هذا القرن لتمثيلهم في مؤتمر بريتون وودز ، كان يدل على الأهمية القصوى التي كانوا يعلقون عليها آمالهم . بينما كان إرسال هاري وايت ، أحد موظفي وزارة الخزانة الأمريكية ، لرئاسة الوفد الأمريكي ، يدل على مدى ثقة الأمريكيين بإمكانية حصولهم على ما يريدون . في نفس الوقت كان حضور وفود من 45 دولة يعبر عن حاجة الاقتصاد العالمي للخروج من مأزق نظام الكتل النقدية ، وتقلبات أسعار صرف العملات ، وما رافق ذلك من انحسار في حجم التجارة الدولية . أيضًا كان لا بد من إيجاد معيار جديد لقياس قيمة البضائع عوضًا عن الذهب ، لأن عددًا مهمًّا من الدول لم يعد يمتلك منه شيئًا . وهنا كانت نقاط الخلاف بين ممثلي لندن وواشنطن ، معبرة بوضوح عن تناقض في المصالح ، وليس عن محاولة البحث عن الحل الأكثر فاعلية .

ورقة العمل التي قدمها كينز

اقترح وزير المالية البريطاني تأسيس سلطة نقدية دولية تحت

اسم : « اتحاد المقاصة[1] COMPENSATION UNION » الذي يطبع عملة دولية يطلق عليها اسم « بانكور BANCOR » ويطرحها بكميات تناسب احتياجات الاقتصاد العالمي . وتقوم هذه المؤسسة بتنفيذ عمليات المقاصة العامة بين الدول ، كما تقدم مساعدات مالية للدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها . وأصر كينز على ضرورة التشديد على عدم قابلية العملة الدولية الجديدة بالتحويل إلى ذهب . وطالب كينز بأن تحسب قيمة أل « بانكور » اعتمادًا على عملات الدول المشاركة بحسب الأهمية النسبية لعملة كل دولة في مدفوعات التجارة الدولية ، كما كانت في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية . ومن الواضح أن هدف ورقة العمل البريطانية كان في إقامة نظام نقدي دولي يتوافق مع مصالح انكلترا ، وينسجم مع ميزان القوى الذي كان قائمًا قبل الحرب ، وهذا ما يفسر استعجال البريطانيين لعقد المؤتمر قبل نهاية الحرب .

ورقة العمل الأمريكية

بما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمتلك ثلثيْ الاحتياطي العالمي من الذهب ، فإن واشنطن لا يمكن أن تقبل بالتخلِّي عن الذهب كمعيار نقدي ، إلا في حال اعتماد الدولار كعملة دولية وُحيدة ، كما

---

(1) المقاصة : وهي عملية نقدية مصرفية ، يتم بموجبها تسديد قيمة الرصيد السالب فقط لمحصلة الحسابات الدائنة والمدينة .

صرح روزفلت ، وهذا ما لن تقبله بقية الدول .

إذًا كانت الأمور بسيطة من وجهة نظر الأمريكيين ، فالدولار قابل للتحوُّل إلى عملة دولية شبه وحيدة ، في حال العودة إلى نظام جنوة ، واعتماد مبدإ معيار الصرف الذهبي « GOLD EXCHANGE STANDARD » ، لأن المصرف المركزي الوحيد الذي كان قادرًا على تأمين تغطية ذهبية لعملته ، هو مصرف الاحتياط الفدرالي ، وبالتالي يكون الدولار هو « العملة الصعبة » الوحيدة .

وأدخل الأمريكيون ، في مشروعهم ، تعديلاً أساسيًّا وحيدًا على نظام جنوة القديم يتمثل في تثبيت أسعار صرف العملات بين بعضها ، حيث تلتزم المصارف المركزية بالدفاع عن عملاتها ، عن طريق تدخلها في الأسواق المالية ببيع وشراء العملات لتأمين استقرار أسعار الصرف . أما بالنسبة للدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها فبإمكانها الاقتراض من مؤسسة دولية يجب استحداثها ، هي المصرف الدولي .

هكذا يتحول الدولار إلى عملة دولية وحيدة ، لكنه على عكس الـ « بانكور » لا يطبع بإشراف مؤسسة دولية ، وحسب حاجة الاقتصاد العالمي ، وإنما بإشراف مصرف الاحتياط الفدرالي ، وحسب مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية .

قرارات مؤتمر بريتون وودز

إن أحدًا لم يكن قادرًا على الوقوف في وجه التفوق الأمريكي في بريتون وودز . فأوروبا المدمَّرة ماتزال في حالة الحرب ، وهي بأمسِّ الحاجة إلى المساعدات الأمريكية ، ودول العالم الثالث ماتزال ترزح تحت نير الاستعمار الغربي ، ولم تكن اليابان وألمانيا مدعوتين للحضور ، فقط الاتحاد السوفياتي ـ الذي لم يكن شديد الاهتمام في ذلك الوقت بالتجارة الدولية ـ رفض توقيع اتفاقيات بريتون وودز ، التي جاءت مطابقة لورقة العمل الأمريكية .

لكن واشنطن التي رأت جميع مصالحها تتحقق في تلك الاتفاقات ، وافقت على تقديم تنازلات شكلية لحلفائها الغربيين ، حيث منحت دول أوروبا فترة انتقالية تمتد حتى شهر التمور « أكتوبر » 1951 ، كي تعتمد مبدأ تحويل عملاتها إلى ذهب ، وكانت توجد قناعة كبيرة لدى المسؤولين الأمريكيين باستحالة وقوف دول أوروبا على قدميها . كما قبلت واشنطن تأسيس مصرف دولي آخر ، هو المصرف الدولي لإعادة التعمير والتنمية ، تكون قروضه على المدى الطويل بينما قروض المصرف الدولي هي على المدى القصير .

تأسيس صندوق النقد الدولي

حتى لا يقع نظام بريتون وودز في نفس مأزق نظام جنوة ، كان لا بد

من إقامة مؤسسة دولية ، تكون مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ اتفاقات بريتون وودز ، وتهتم بمراقبة حسن سير نظام النقد الدولي ، يطلق على هذه المؤسسة اسم « صندوق النقد الدولي » . وتَحَدَّدَ ميثاقه الأساسي بموجب اتفاقات بريتون وودز ، وهو حجر الأساس ، والجهاز الرئيس في نظام النقد الدولي الجديد . ومن حيث المبدأ يجب على الصندوق أن يلعب دورًا مزدوجًا لتأمين عمل نظام النقد الدولي :

1 ـ تثبيت أسعار صرف العملات : حيث يجب على كلِّ دولة منتسبة إلى الصندوق إعلان سعر صرف عملتها المحلية ، أي تحديد قيمتها بوزن من الذهب مباشرة ، أو بشكل غير مباشر ، عن طريق تحديد سعر صرفها تجاه الدولار . وتلتزم كلُّ دولة بالدفاع عن ذلك السعر ، بتدخل مصرفها المركزي في الأسواق المالية ، وشراء الكميات المعروضة من العملة المحلية بسعر الصرف الثابت . وقد حدد ميثاق الصندوق هامش تقلُّب أسعار صرف العملات بين ناقص واحد وزائد واحد في المئة من سعر الصرف الثابت ، أي أن سعر صرف عملة ما يمكن أن يتغير بنسبة اثنين في المئة تجاه الذهب أو الدولار ، وهذا يعني أن سعر صرف عملة دولة ما (باستثناء الدولار) يمكن أن تتقلب تجاه عملة دولة أخرى بنسبة 4 في المئة . وهذا ما يعرف باسم الثعبان النقدي[1] الدولي . وفي حال تعرض إحدى العملات لضغوط كبيرة نتيجة عجز ميزان مدفوعات الدولة التي

---

(1) الثعبان النقدي : وهو الهامش الذي يمكن لأسعار صرف العملات أن تتقلب به حول سعر صرفها الثابت . وفي حال تجاوزه يتدخل المصرف المركزي لدعم سعر الصرف الثابت .

تصدرها ، فيمكن للمصرف المركزي لتلك الدولة تخفيض سعر صرف عملته بنسبة 10 في المئة ، أما إذا أرادت تلك الدولة تخفيض سعر صرف عملتها بنسبة تزيد على ذلك ، فيجب عليها الحصول على موافقة الصندوق ، وهذا ما يسمى بنظام النفق النقدي[2] الدولي . وكل دولة لا تحترم مبدأ الثعبان النقدي أو النفق النقدي ، تعرِّض نفسها لعقوبات الصندوق ، الذي يحق له بيع احتياطياتها النقدية والذهبية الموجودة لديه . كما يمتنع عن تقديم أية مساعدات لاحقة لتلك الدولة .

2 ـ **منح قروض قصيرة الأجل للدول الأعضاء**: وهذه هي المهمة الثانية لصندوق النقد الدولي ، وهي مماثلة لدور المصرف الدولي ، لكن قروض الصندوق تتميز بكونها شرطًا يجب تحقيقه قبل إقدام أية دولة على تخفيض سعر صرف عملتها ، أي يجب على تلك الدولة استنفاد احتياطياتها المتوفرة لدى الصندوق في الدفاع عن عملتها قبل الإقدام على تخفيض سعر صرفها .

ولتحديد رأس مال صندوق النقد الدولي ، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم تنازل شكلي آخر لأوروبا حين قبلت أن تكون مساهمة الدول الرأس مالية الأخرى في رأس مال الصندوق ما تناسبه مع أهميتها النسبية في التجارة الدولية كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية ، لكن بالتوافق مع أهميتها الاقتصادية الحالية ، وبهذا تضمن

---

(2) **النفق النقدي** : وهو الهامش الذي يمكن لدولة ما تخفيض سعر صرف عملتها بنسبة لا تزيد عليه دون ضرورة الحصول على موافقة صندوق النقد الدولي .

الولايات المتحدة حصولها على الحصة الكبرى من المساهمة في رأس مال الصندوق . كما حدد ميثاق الصندوق تشكيل حصة كلِّ دولة بأن تدفع ربع قيمتها بالذهب أو بالدولار وثلاثة أرباعها تكون مدفوعة بالعملة المحلية .

في نص ميثاق صندوق النقد الدولي أو في اتفاقات بريتون وودز ، لا توجد أية عبارة تشير صراحة إلى أي دور خاص أو استثنائي يمكن أن يلعبه الدولار على الصعيد الدولي ، باستثناء المادة الرابعة من ميثاق الصندوق التي تشير إلى أن عملات جميع الدول الأعضاء تتحدد بوزن من الذهب ، أو بنسبتها إلى الدولار ، مع الإشارة إلى أن قيمة الدولار محددة بنسبة 1.35 من وزن أونصة الذهب الصافي (قيمة أونصة الذهب = 35 دولارًا) ، وبالتالي فإن الأمر مجرد مساواة بسيطة تلتغي في حال تغير سعر صرف الدولار .

لكن هذا الغياب الشكلي في نصوص بريتون وودز لدور الدولار كان لا يحمل أي معنى حيث كان من الواضح تمامًا أن عمل نظام النقد الدولي سيجعل من الدولار « العملة الصعبة » الوحيدة في العالم ، وسيفرضه كعملة وحيدة للمدفوعات الدولية ، وللاحتياطيات النقدية الدولية ، لأن مصرف الاحتياط الفدرالي كان يمتلك 65 في المئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية من الذهب . لقد كان الدولار يغطي الذهب فعلاً في تلك الفترة ، ولهذا أُطلقت عليه تسمية عملة العملات .

الفصل الثاني :

صندوق النقد الدولي والإمبريالية

آلية التحول إلى الاستعمار الجديد

يقوم مفهوم الاستعمار الجديد بالدرجة الأولى على الحفاظ على شكل خارجي للاستقلال السياسي لدولة ما ـ أي وجود حكومة محلية وعاصمة . وحدود جغرافية سياسية . وتبادل دبلوماسي مع العالم الخارجي ـ لكن مع سلب تلك الدولة لجميع إمكاناتها الحقيقية اللازمة لتنفيذ سياسة وطنية تتناسب مع طموحات ومصالح شعبها . وإرغام تلك الدولة على تحقيق مصالح الدول الإمبريالية . بمختلف الوسائل الملتوية المنسجمة مع ما يسمى بـ « القانون الدولي » الذي وضعته الدول الإمبريالية لخدمة مصالحها في استغلال عرق أبناء الدول النامية ونهب ثرواتها الطبيعية . وقد جاء الاستعمار الجديد ليأخذ مكان الاستعمار العسكري المباشر (الاستعمار القديم) كما كانت قد فرضته الدول الإمبريالية الأوروبية سابقًا . وارتبط هذا الانتقال مع نموِّ ظاهرتين متمايزتين : الأولى وهي الأهم . تمثلت في اشتداد النضال الوطني التحرري لشعوب العالم الثالث . مما ألحق بالمستعمرين خسائر

فادحة ومكلِّفة ، أجبرتهم على منح الاستقلال السياسي للدول النامية . أما الظاهرة الثانية فكانت تتمثل في التحوُّل الكبير في ميزان القوى العسكري السياسي ، وبروز الكتلة الاشتراكية من جهة أولى ، وتحول مركز القوة في العالم الرأسمالي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة من جهة ثانية . بينما كان وجود الاستعمار القديم ، وتقسيم الدول النامية إلى مستعمرات بريطانية وفرنسية بالدرجة الأولى يعبر عن ميزان القوى الذي كان قد نتج عن الحرب العالمية الأولى . لهذا طالبت واشنطن بإنهاء الاستعمار القديم ، حتى تتمكن من استغلال مركزها الجديد وتقيم علاقات تبعية اقتصادية هي جوهر الاستعمار الجديد .

إن حجر الأساس للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، الذي كرس الاستعمار الجديد ، هو النظام النقدي الدولي الذي وُضِعَ قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ولكن بناء على ميزان القوى الناتج عنها كما رأينا . وصندوق النقد الدولي الذي هو قلب ومحرك النظام النقدي الدولي ، لم يكن في حقيقة الأمر سوى الأداة الرئيسة لتنفيذ عملية الانتقال إلى الاستعمار الجديد والمحافظة عليه . وبرغم جميع التعابير اللغوية المتقنة التي تحاول ربطه بمفاهيم القانون الدولي ، فإن ميثاق صندوق النقد كان ينضح من وراء كل عبارة فيه بما يحتويه فعلاً ، أي خدمة الدول الإمبريالية عمومًا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص ، في سعيها لاستغلال العالم الثالث .

تحليل العلاقة بين نظام النقد الدولي والإمبريالية

بغض النظر عن الصراعات الناتجة عن تناقض المصالح بين الدول الإمبريالية فيما يخص نظام التغطية النقدية . فإن تلك الصراعات كانت تعبيرًا عن رغبة كل واحدة من الدول الإمبريالية بنهب أكبر قدر ممكن من ثروات العالم الثالث . لكن حاجة أوروبا لمساعدتها في الحرب ضد ألمانيا . دفعتها للتنازل عن استغلال قسم من مستعمراتها لمصلحة الولايات المتحدة مقابل الاستفادة من مشروع مارشال لإعادة تعميرها . وتحررها من الضغوط الأمريكية التي كانت تنوي استعمار أوروبا نفسها . حيث حاول القادة الأمريكيون فرض استعمال الدولار كعملة محلية في فرنسا غداة تحريرها من الاحتلال النازي . لكن مقاومة الجنرال ديغول بمساعدة تشرتشل كانت عنيفة لحماية الفرنك . كما أن وجود توازن جديد في أوروبا نتيجة بروز الكتلة الاشتراكية أجبر واشنطن على التخلي عن مشروعها والاكتفاء بمحاولة استغلال العالم الثالث .

إن العلاقة بين نظام النقد الدولي ومن ورائه صندوق النقد الدولي مع الإمبريالية . تقع على مستويين متوازيين ومتكاملين . الأول نقدي ـ اقتصادي . والثاني سياسي ـ اقتصادي . إضافة إلى المستوى السياسي البحت .

١ ـ على المستوى النقدي ـ الاقتصادي : إن العودة إلى اعتماد الذهب كمعيار للقيمة لم يكن عملاً يخدم المصلحة الأمريكية فقط .

بل أيضًا كان على النقيض من مصلحة الدول النامية . فالمصارف المركزية لدول العالم الثالث لم تكن تحتوي على سبائك ذهبية . لأن الدول التي استعمرتها كانت قد سرقت هذه السبائك ووضعت مكانها نقودها الورقية التي لم تعد ذات قيمة تذكر . وكانت مصلحة العالم الثالث مطابقة تمامًا لحاجة الاقتصاد العالمي في البحث عن معيار موضوعي حقيقي للقيمة يستطيع الصمود أمام أزمات النظام الرأس مالي. فعوضًا عن الذهب كان يمكن تحديد القيمة بكميات من مواد أولية مختلفة . أو تحديد المعيار النقدي للقيمة بكمية العمل المبذول في نَتَاج عدد كبير من السلع . لكن القوة الأمريكية أرغمت العالم مرة ثانية على اعتماد الذهب . برغم أن زيادة نَتَاج السلع والبضائع . أصبحت تتم بإيقاع أسرع بكثير من إيقاع زيادة نَتَاج الذهب . وبالتالي كان من الواضح تمامًا أن الذهب عاجز عن لعب دور معيار القيمة بشكل ثابت على المدى المتوسط والبعيد . لأنه لم يعد معيارًا موضوعيًّا للقيمة .

ومن ناحية أخرى . فقد أعاد نظام المعيار الذهبي مفهوم العملات الصعبة . وغداة بريتون وودز كانت العملة الصعبة الوحيدة هي الدولار الذي أصبح العملة الوحيدة للتجارة العالمية وتسديد المدفوعات الدولية . من هنا جاء ارتباط أسعار المواد الأولية بالدولار . ولم يكن هذا الارتباط اسميًّا فقط . بمعنى أن قيمة المواد الأولية تدفع بالدولار . لكنه أصبح فعليًّا حيث أصبحت قيمة المواد الأولية ـ وليس سعرها فقط ـ ترتبط بقيمة الدولار . فانخفاض قيمة العملة الأمريكية يؤدي إلى

انخفاض قيمة المواد الأولية . إن وجود الدولار كعملة لتسديد المدفوعات الدولية إضافة لكونه عملة أمريكية محلية ، يسمح للولايات المتحدة بسرقة العالم بأكمله عن طريق آلية التضخم النقدي[1] الداخلية التي تصبح مباشرة آلية تضخم عالمي ، وبما أن قيمة المواد الأولية تدفع بالدولار فهي في انخفاض مستمر نتيجة وجود التضخم النقدي الأمريكي ، إذا لم ترتفع أسعارها الاسمية بنسبة مساوية على الأقل لمعدل التضخم على الدولار . إن بقية الدول المصنعة كانت ترفع أسعار سلعها بتلك النسبة ، بينما كانت الدول النامية عاجزةً عن ذلك بسبب ضغوط الاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات . عبر هذه الآلية ما تزال قيمة المواد الأولية في انخفاض مستمر منذ منتصف سنوات الستينات حتى الآن .

أكثر من هذا فإن وجود الدولار كعملة احتياطية وحيدة ، إضافة لكونه وسيلة المدفوعات الدولية ، أجبر الدول النامية على الاحتفاظ باحتياطاتها النقدية بالدولار ، بينما كانت بقية الدول الإمبريالية تحتفظ بجميع كميات الذهب التي تُطْرَحُ للبيع في الأسواق الدولية . لقد كان الدولار يمثل عام 1970 م أكثر من 85 في المئة من إجمالي الاحتياطات النقدية للدول النامية ، وهذا ما خلق تبعية نقدية كاملة لعملات هذه الدول تجاه الدولار ، حيث أصبحت أية أزمة يتعرض لها

---

(1) التضخم النقدي : ويعني وجود كمية من النقود تعبر عن قيمة أكبر من قيمة السلع المطروحة للبيع في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها . معدل التضخم = متوسط ارتفاع الأسعار .

الدولار تنعكس مباشرة على عملات العالـم الثالث .

2 ـ على المستوى السياسي ـ الاقتصادي : وعلى هذا الصعيد لـم تكن الأمور مختبئة وراء آليات نقدية معقدة ، و إنما كانت واضحة في نصوص ميثاق صندوق النقد الدولي ، الذي قام بهدف تأمين تبعية الدول النامية للإمبريالية .

إن أوضح شكل في ارتباط عمل صندوق النقد الدولي بمصلحة الإمبريالية ، يكمن في طريقة تحديد حصص المساهمة وربطها بحق التصويت واتخاذ القرارات المهمة . وفي الحقيقة لـم يكن الصندوق يعبر عن أية حاجة للقيام بلعب دور مؤسسة إقراض دولية ، فهذه هي مهمة المصرف الدولي ، وبالتالي لـم يكن عمل الصندوق يحتاج لوجود مساهمات في رأس ماله . لكن و بما أن الصندوق هو الذي سيسيِّر نظام النقد الدولي . فإن الدول الإمبريالية ـ الولايات المتحدة على الأخص ـ بحثت عن صيغة تمكِّنها من التحكم في سياسة الصندوق وعمله وقراراته ، وكانت وسيلتها «القانونية» الوحيدة لذلك تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية دولية تحتاج إلى مساهمات الدول الأعضاء في تكوين رأس ماله . ولقطع الطريق أمام إمكانية تحويل الصندوق إلى مؤسسة تبحث عن مصلحة الاقتصاد العالمي بمجمله فإن حق المساهمة في رأس مال الصندوق كان محددًا بمعيارين : الأول ، حجم الاحتياطي الذهبي للدولة المشاركة ، وهذا ما يناسب مصلحة واشنطن . والثاني : مدى الأهمية النسبية لعملة كلٍّ دولة في التجارة الدولية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، وذلك بهدف مراضاة

البريطانيين . أما دول العالم الثالث فإن حقها في المساهمة برأس مال الصندوق يكون هامشيًّا بالضرورة لأنها كانت ترزح تحت نير الاستعمار الغربي .

إن الصراع على الحصول على حصة أكبر من المساهمة في رأس مال الصندوق لم يكن بسبب تزاحم الدول الإمبريالية للتعبير عن كرمها ، ولكن لأن ميثاق الصندوق ينص على أن حق التصويت لاتخاذ القرارات المهمة هو حقٌّ نسبي ، يتناسب مع حصة مساهمة كل دولة في رأس مال الصندوق . وبما أن بقية الدول الإمبريالية ترفض منح الولايات المتحدة الأغلبية القصوى ، فقد اكتفت واشنطن بالحصول على حق النقض «الفيتو» ، حيث تَمَّ الاتفاق على أن تحتاج القرارات الهامة إلى أغلبية 85 في المئة من الأصوات ، وبنفس الوقت فإن الحكومة الأمريكية تمتلك لوحدها نسبة 23.4 في المئة من حق التصويت . وبالمقابل تمتلك حكومات ست دول أوروبية كانت معادية لألمانية ، نسبة من حقوق التصويت تسمح لها بفرض «الفيتو» في حال اتفاقها مجتمعة . وبعد نهاية الحرب ودخول ألمانيا واليابان إلى صندوق النقد الدولي أصبح مجموع حقوق التصويت لأربع عشرة دولة إمبريالية يتجاوز نسبة 67 في المئة من إجمالي حقوق التصويت ، بينما تتقاسم بقية دول العالم ما تبقَّى .

إن الصيغة التي تحددت بها حقوق التصويت ، تعني أن صندوق النقد الدولي عاجز تمامًا عن اتخاذ أي قرار لا ينسجم مع مصلحة الإمبريالية الأمريكية ، أو مع مصالح الإمبرياليات الغربية . وبفضل حق الفيتو

فقد وضعت الإمبريالية نفسها خارج القانون الدولي ، حيث لا يستطيع الصندوق فرض عقوباته عليها إلا في حال موافقتها . .؟ بينما يتم تطبيق القانون بحذافيره على دول العالم الثالث إذا أرادت انتهاج سياسة تخالف مصلحة الإمبريالية . على هذا النفاق باسم القانون تمت صياغة ميثاق صندوق النقد الدولي ، دون أن يعكس أية آلية نقدية ، أو أية حاجة للاقتصاد العالمي ، وإنما فقط المصلحة السياسية الاقتصادية للدول الإمبريالية بهدف إقامة نظام التبعية واستغلال العالم الثالث .

لكن نظام الحصة لم يعكس فقط حق التصويت ، وإنما أيضًا حق الاقتراض من الصندوق ، ومن هنا كان ميثاق الصندوق مرة أخرى في خدمة الدول الإمبريالية ومعاديًا لمصالح الدول النامية ، فحق الاقتراض يتناسب مع حصة مساهمة كل دولة من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الصندوق يفرض شروطًا سياسية على كلِّ دولة تقدم طلبًا للحصول على مساعدة الصندوق . وتختلف هذه الشروط فيما إذا كان الطلب مقدمًا من دولة نامية أو من دولة إمبريالية .

وتتكوَّن حصة كلِّ دولة في رأس مال الصندوق من أربع شرائح متساوية ، كلٌّ واحدة تمثل نسبة 25 في المئة من حصة المساهمة ، وتسمى الشريحة الأولى بـ «الشريحة الذهبية» وتدفعها كلٌّ دولة إما بالذهب أو بالدولار . أما الشرائح الباقية فيتم دفعها بالعملة المحلية لكلِّ دولة . ويحق للصندوق بيع ما لديه من العملات المحلية . وفي حال حاجة دولة للاقتراض من الصندوق ، فهو يقدم لها مباشرة قرضًا يعادل قيمة شريحتها الذهبية بأية عملة تطلبها ، ولكن ما إن يتجاوز

طلبها تلك الشريحة حتى يبدأ الصندوق بالتدخل المباشر في سياستها الاقتصادية ، حيث يبدأ بتقديم النصائح مع قروض الشريحة الثانية ، وينتهي بإدارة سياسة تلك الدولة كما يريد إذا طلبت قروضًا على الشريحة الإضافية[1] . وبما أن حصص مساهمة دول العالم الثالث بسيطة جدًّا ، فهي مضطرة في حالة احتياجها لطلب قروض على الشرائح العليا لحصصها ، وبالتالي فسيتم رسم سياساتها الاقتصادية بناء على قرارات الصندوق التي تُتَّخَذُ حسب حقوق التصويت ، هكذا يدفعها الصندوق إلى أحضان التبعية للإمبريالية .

وعلى أرض الواقع ، فقد اقتصر تدخل الصندوق في سياسات الدول الأعضاء على الدول النامية . حيث لم يحاول الصندوق فرض أية شروط على انكلترا عندما تعرض الاسترليني لضغوط كبيرة أجبرت الحكومة البريطانية على الاقتراض حتى على شريحة حصتها الإضافية . وهذا ماحدث مرتين في الخمسينات والستينات .

3 ـ **من التبعية النقدية إلى التبعية السياسية** : إذا كانت الدول النامية . بفضل استقلالها السياسي . قادرة نظريًّا على رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية التي تختارها . فإن جوهر آليات عمل صندوق النقد الدولي يسلبها جميع الأدوات التي تسمح لها باعتماد وتنفيذ سياسة

---

(1) الشريحة الإضافية : في البداية كان ميثاق الصندوق ينص على منح قروض تصل في حدها الأعلى إلى نسبة 125 في المئة من حصة كلِّ دولة . والشريحة الإضافية هي ما يزيد على 100 في المئة .

اقتصادية وطنية مستقلة ، هنا يكمن أساس علاقة صندوق النقد بفرض الاستعمار الجديد .

إن قيمة عملة أية دولة نامية تتحدد ـ بموجب اتفاقات بريتون وودز ـ بما تملكه تلك الدولة من الذهب أو من الدولارات . وبالتالي فإن قيمة عملتها لم تعد تعبر عن النّتاج الداخلي من البضائع والثروات ، وإنما عن موقع تلك الدولة في التجارة الدولية ، وهكذا فإن كلَّ دولة نامية مضطرة لزيادة صادراتها بأكبر حجم ممكن وبأسرع وقت لتمويل مشاريعها التنموية دون الاعتماد على قروض الشرائح العليا لحصتها في الصندوق . وبما أن الدول النامية لم تعد تملك ما تصدِّره للعالم الخارجي سوى المواد الأولية ، بسبب خضوعها للاستعمار فترة طويلة ، فإن هذه الدول ملزمة بتوجيه سياساتها الاقتصادية من ناحية أولى نحو زيادة نَتَاج المواد الأولية . ومن الناحية الأخرى فإن زيادة نَتَاج السلع المصنعة والمواد الغذائية بهدف إشباع حاجات السكان المحليين ، يتطلب إمكانية التحكم في زيادة الإصدار النقدي لتوسيع الطلب الداخلي اللازم لزيادة النّتاج ، وهذا ما لا يسمح به صندوق النقد الدولي ، لأن زيادة الإصدار النقدي لعملة محلية «غير صعبة» يؤدي إلى تخفيض سعر صرفها في السوق الدولية ، إذا لم تترافق زيادة الإصدار النقدي بنموٍّ مناسب من الاحتياطيات النقدية ، ولهذا تجب زيادة نَتَاج المواد الأولية . وبالمقابل فإن تخفيض قيمة العملة المحلية بنسبة تزيد على 10 في المئة يحتاج إلى موافقة الصندوق ، حيث يوجد الفيتو الأمريكي والفيتو الأوروبي .

هكذا لا يبقى أمام الدول النامية فعلاً سوى اعتماد سياسة اقتصادية واحدة ووحيدة : نَتَاج المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة والمواد الغذائية من الدول الامبريالية ، وهذا هو جوهر تقسيم العمل الدولي الحالي ، وأساس نظام التبعية والاستعمار الجديد ، حيث تدور الدول النامية في حلقة مفرغة تبدأ بالهروب من شروط صندوق النقد الدولي ومحاولة عدم الاقتراض على الشرائح العليا من حصتها ، وتنتهي ـ بفضل ميثاق صندوق النقد الدولي ـ إلى اعتماد سياسة واحدة تحقق الاستغلال الإمبريالي للعالم الثالث .

وأكثر من ذلك فإن اضطرار الدول النامية إلى زيادة نَتَاج المواد الأولية للحصول على القطع النادر لتمويل وارداتها من السلع المصنعة والمواد الأولية وللتهرب من الفيتو الإمبريالي في صندوق النقد ، يجعل الدول النامية تدخل في منافسة مع بعضها في السوق الدولية لبيع موادها الأولية ، وبهذا فهي تزيد ضعفها ضعفاً وتخلفها تخلفاً ، حيث تخنق أية إمكانية لإقامة تعاون وتكامل اقتصادي فيما بينها يسمح لها بالخروج من دائرة التخلف والتبعية . بل على العكس فإن كل دولة منها تسعى لزيادة نَتَاج المواد الأولية ، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار هذه المواد في الأسواق الدولية ، ولتعويض نقص مداخيلها الناتجة عن انخفاض الأسعار ، تحاول مرة أخرى زيادة صادراتها من المواد الأولية ، وهكذا فهي تدور في حلقة مفرغة أخرى أدت إلى انخفاض مستمر في أسعار المواد الأولية .

بهذه الطريقة تندفع حكومات أغلب الدول النامية إلى تقديم

تنازلات سياسية كبيرة للدول الإمبريالية «إقامة قواعد عسكرية ، اعتماد سياسة موالية للنظام الإمبريالي ، معاداة الاشتراكية . . إلخ» للحفاظ على أسواق بيع موادها الأولية . هكذا تفقد الدول النامية استقلالها السياسي مرة أخرى ، عبر إدخالها في دورة نقدية معقدة ، محركها الرئيس هو صندوق النقد الدولي .

الفصل الثالث:

عمل نظام النقد الدولي

ظهور «الأورو ـ دولار»

بناءً على طلب دول أوروبا الغربية ، وافقت إدارة روزفلت على تأخير بدء العمل بنظام النقد الدولي حتى عام 1951 م لمنح أوروبا مهلة لإعادة بناء اقتصادياتها ، وتَمَّ تمديد هذه المهلة عدة مرات حتى عام 1958 .

ودون شك كان فشل محاولة بريطانيا ، لإعادة قابلية تحويل الاسترليني إلى ذهب ، عام 1947 م ، قد أفقد الثقة تمامًا بجميع العملات الأوروبية ، وجعل من الدولار العملة الدولية الوحيدة . وجاء توقيع دول أوروبا لاتفاقية واشنطن لتأسيس حلف شمال الأطلسي في شهر الطير «أبريل» 1947 ، كاعتراف بالعجز أمام الأمريكيين، فتخلَّى زعماء واشنطن عن ضغوطهم على أوروبا ، ودون ممانعة حقيقية سمحوا لدولها بتأسيس اتحاد المدفوعات الأوروبي (U.E.P) UNION EUROPEENE DE PAYEMENTS عام 1950 ، كما قبلت واشنطن إجراء تخفيض شامل لجميع العملات الأوروبية تجاه الدولار عام 1951 بنسبة كبيرة ومبالغ فيها . أيضًا أسست دول أوروبا

الغربية منظمة الجماعة الأوروبية للحديد والفحم ، ثم الجماعة الأوروبية للطاقة النووية ، وتتوج التعاون الاقتصادي الأوروبي بتوقيع معاهدة روما عام 1957 التي ماتزال تؤلِّف حجر الأساس للسوق الأوروبية المشتركة . ولم يبد الأمريكيون أي انزعاج حقيقي من الاتفاقات الأوروبية التي رفضت انكلترا توقيعها ، حيث كان لدى زعماء واشنطن قناعة راسخة بعجز الأوروبيين عن الخروج من أزمتهم الاقتصادية ، وبخاصة أن تصاعد الحرب الباردة ، ونشوب حرب كوريا إضافة إلى اشتداد حروب التحرير في عدد من المستعمرات الأوروبية مثل الجزائر واليمن وفشل العدوان الثلاثي عل مصر ، وصعود حركة عدم الانحياز ، كانت كلها عوامل شاركت في تعزيز قناعة الأمريكيين بفشل نهوض أوروبا الغربية .

ولكن اعتبارًا من عام 1958 م بدأ التحسن يصبح ملموسًا على الاقتصاديات الأوروبية حيث أصبح رصيد ميزان المدفوعات الأوروبي إيجابيًّا للمرة الأولى منذ نشوب الحرب العالمية الثانية . بينما بدأت آثار مزاحمة السلع الأوروبية تنعكس أيضًا على ميزان المدفوعات الأمريكي على نقيض توقعات الإدارة الأمريكية . لكن واشنطن خلال هذه الفترة الطويلة تمكنت من بناء حالة دولية يصعب الرجوع عنها حيث أصبحت 80 في المئة من مدفوعات التجارة الدولية تدفع بالدولار ، و 70 في المئة من الاحتياطيات النقدية الدولية أصبحت موجودة بالدولار ، هكذا صار الدولار عملة العالم وعملة العملات .

الحرب الباردة ونشوء الأورو ـ دولار

منذ منتصف الخمسينات ، اعتقدت الإدارة الأمريكية بإمكانية السيطرة على أوروبا عن طريق دفع الشركات الأمريكية للاستثمار فيها ، مما أدى إلى حدوث تدفقات مالية هائلة بالدولار نحو أوروبا ، هذا ما ساعد دولها على إعادة بناء اقتصادياتها ، لكنه في نفس الوقت خلق حالة فريدة من نوعها حيث أصبحت المصارف التجارية الأوروبية تمتلك كميات مهمة من الدولارات ، التي لا يمكن اعتبارها كاحتياطيات مالية .

وفي نهاية الخمسينات كان الاتحاد السوفياتي قد نجح في عهد خروتشيف في صناعة صواريخه العابرة للقارات ، وأصبحت قدرته النووية والعسكرية مساوية على الأقل للولايات المتحدة الأمريكية . هذا ما دفع إدارة أيزنهاور لتوجيه تهديدات مختلفة للكتلة الاشتراكية ، وفي تلك الفترة كان رصيد الميزان التجاري السوفياتي موجبًا مع العالم الخارجي ، وكان يستثمر هذا الفائض في مصارف أمريكية بالدولار . كما أن الاتحاد السوفياتي يحتل المرتبة الثالثة في العالم في استخراج الذهب الذي كان يستثمر حصيلة بيعه في الأسواق المالية الدولية بالدولار أيضًا . وأمام تهديدات أيزنهاور ، قررت القيادة السوفياتية سحب أموالها المودعة بالدولار ، وتحويلها إلى أوروبا ، حيث قام مصرف سوفييتي في انكلترا اسمه : « مصرف موسكو لدول الشمال MOSCOW NARODNY BANK» ببيع قسم منها في سوق لندن ،

بينما كان مصرف سوفييتي آخر اسمه : « المصرف التجاري لدول أوروبا الشمالية «Banque Commerciale pour L'Europe du nord» يقوم بإرسال برقيات بالتلكس إلى المصارف الموجودة في باريس ليعرض عليها شراء تلك الدولارات ، وكان يوقع برقياته باسم EURO _ BANK فأطلق المتعاملون في أسواق المال على تلك الدولارات المعروضة اسم : EURO _ BANK DOLLARS ، ثم تَمَّ اختصار الاسم إلى أورو ـ دولار EURO _ DOLLARS وتعميمه ليشمل جميع الدولارات التي تملكها المصارف التجارية خارج الولايات المتحدة ، في أوروبا وغيرها . كما أطلق على سوق إقراض هذه الدولارات اسم سوق العملات الأوروبي EURO _ C URRENC Y MARKET .

إن ظهور الأورو ـ دولار ونمو سوق العملات الأوروبي ، كان دلالة على بداية انحدار الاقتصاد الأمريكي ، حيث لم تتوقف رؤوس الأموال الأمريكية منذ ذلك الوقت عن الخروج من الولايات المتحدة عبر الاحتكارات المالية الأمريكية ، برغم هذا التحول الكبير بقي الدولار محافظًا على تميزه بفضل صندوق النقد الدولي . وكان لا بد لهذا التناقض من الانفجار ، نظرًا لعجز الصندوق على تجاوز الفيتو الأمريكي .

نظام النقد الدولي وحرب فيتنام

أمام نمو عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ، حاول أيزنهاور تطبيق مخطط إصلاحي شامل لتحسين وضع الاقتصاد الأمريكي ، لكن فشله



المصدر: RAMSES, LE MONDE DECHIFFRE 1985.

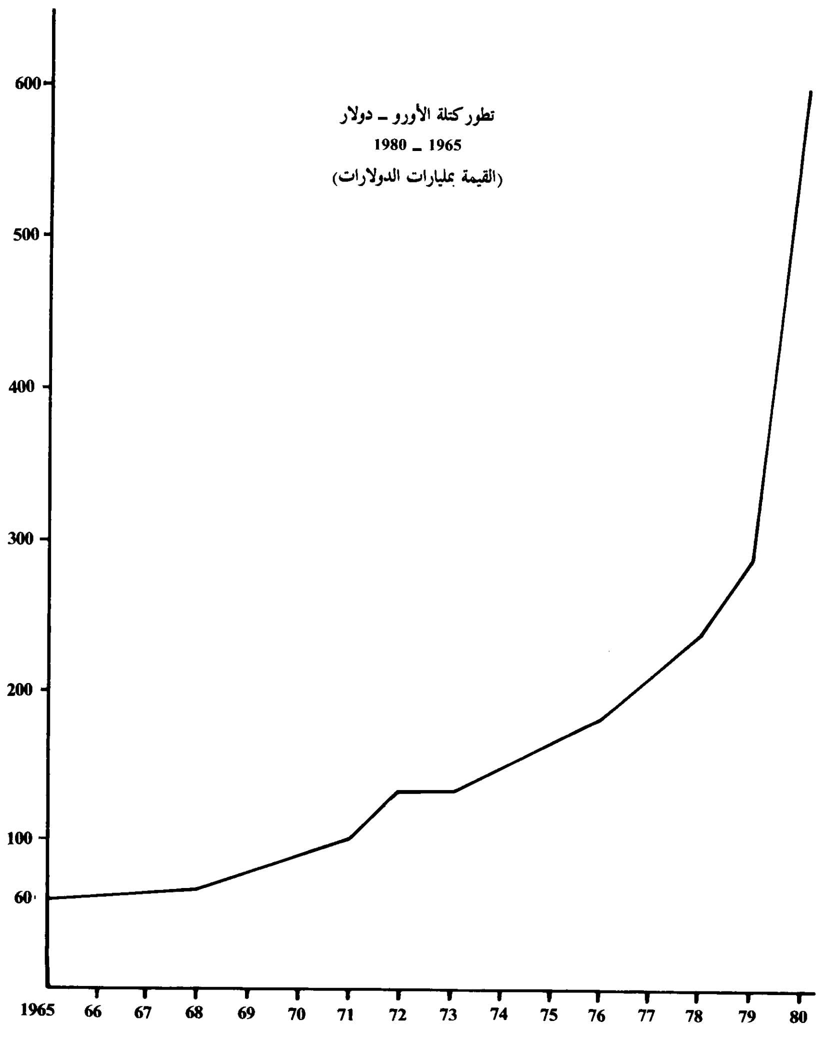
كان ذريعًا ، وأدَّى إلى نتائج معاكسة بسبب زيادة النفقات العسكرية الأمريكية . وحين وصل جون كيندي إلى البيت الأبيض قال عبارته الشهيرة : « إن خطر عدم توازن ميزان المدفوعات الأمريكي هو أكبر من خطر عدم توازن الميزان العسكري الأمريكي مع الاتحاد السوفياتي » . فوضع كيندي مخططًا جديدًا لإصلاح ميزان المدفوعات الأمريكي ، لكن تردُّدَ إدارته بتخفيض النفقات العسكرية لم يسمح بطرح البرنامج على الكونغرس إلا بعد مصرع كيندي ، وصعود ليندون جونسون إلى الرئاسة الأمريكية ، حيث اعتمد مخطط سلفه دون تغيير .

لكن اشتداد المعارك في فيتنام جعل مخطط كيندي ـ جونسون عاجزًا تمامًا عن تحسين صحة المدفوعات الأمريكية ، حيث جسَّدت النفقات العسكرية المتزايدة ، والخسائر الهائلة للعدوان الأمريكي ، وزنًا يفوق طاقة الاقتصاد الأمريكي . مما أدَّى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع داخل السوق الأمريكية ، أي إلى ظهور التضخم النقدي .

وفي مطلع عام 1965 كانت كلُّ ملامح الأزمة تبدو واضحةً على الاقتصاد الأمريكي : عجز ميزان المدفوعات المستمر ، تزايد عجز الميزان التجاري ، تجاوز معدل البطالة في الولايات المتحدة لنسبة 5 في المئة من القوة العاملة ، ارتفاع كبير في الأسعار ، وصول عجز الموازنة الحكومية الأمريكية إلى أرقام قياسية . . إلخ . بمعنى آخر فقد انتهى التفوق الاقتصادي الأمريكي . والأزمة التي يعيشها الاقتصاد الرأس مالي اليوم ليست سوى امتداد لتلك الأزمة التي نتجت عن العدوان الأمريكي على فيتنام .

وأكثر من ذلك فقد أصبحت وزارة الخزانة الأمريكية ومصرف الاحتياط الفيدرالي في حالة عجز حقيقي عن تغطية الدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة بالذهب . وهذا ما دفع الجنرال ديغول رئيس فرنسا إلى طلب تبديل جميع الدولارات التي تملكها حكومته إلى سبائك ذهبية . وبرغم خطورة وضع الدولار فإن صندوق النقد الدولي لم يحرك ساكنًا ، وترك الولايات المتحدة تطرح كميات متزايدة من الدولارات في سوق الأورو ـ دولار والتي لم تعد تحمل قيمتها الفعلية .

إن صمت الصندوق على تدهور القيمة الحقيقية للدولار ، مع المحافظة على قيمته الاسمية ثابتةً دون تغيير ، كان في الواقع مساهمة من الصندوق في تمويل العدوان على فيتنام ، حيث كانت إدارة الصندوق تقوم بتحويل العملات الموجودة لديها إلى دولارات حسب القيمة الاسمية للدولار ، لتخفيف الضغط الناتج عن زيادة الكتلة النقدية الأمريكية . لقد فاقت تكلفة العدوان الأمريكي على فيتنام مبلغ الألف مليار دولار ، وقد استطاعت الولايات المتحدة تحويلها إلى سوق الأورو ـ دولار ، من جهة أولى لتتحول لاحقًا إلى بترو ـ دولار وديون للعالم الثالث ، عبر الاحتكارات المالية الأمريكية ، ومن جهة أخرى لتضاف إلى الاحتياطيات النقدية الدولية عبر صندوق النقد الدولي ، الذي لعب دورًا مكملاً للاحتكارات المصرفية الأمريكية في تحويل فاتورة العدوان الأمريكي على فيتنام ، إلى حساب بقية الدول الأعضاء في الصندوق ـ خصوصًا الدول النامية ـ لتدفعها مرغمةً ومكرهةً بسبب وجود نظام النقد الدولي .



المصدر: الخط البياني مرسوم اعتمادًا على إحصاءات صندوق النقد الدولي الواردة في عدة تقارير سنوية.

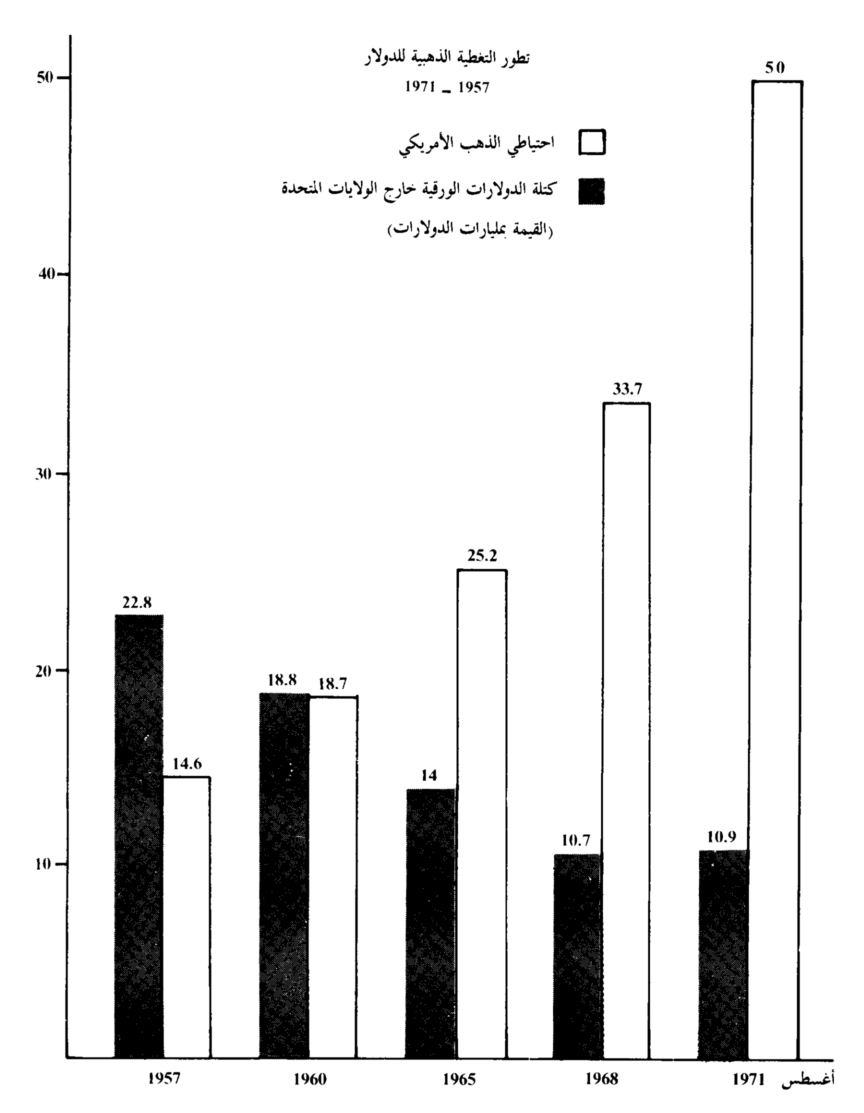
وقف العمل بنظام بريتون وودز

إن النمو المتسارع لسوق الأورو ـ دولار ، شجع تصاعد عمليات المضاربة على بقية العملات الدولية ، وخصوصًا الجنيه الاسترليني

الضعيف فعليًّا والقويُّ اسميًّا ، مما أجبر حكومة هارولد ويلسون البريطانية على تخفيض قيمة الجنية الاسترليني . ومباشرة انتقلت المضاربات نحو العملة الضعيفة الأخرى ، أي الدولار . لقد تَمَّ إعلان تخفيض الاسترليني مساء يوم السبت 18 من شهر الحرث « نوفمبر » 1967 ، ومع إعادة فتح السوق المالية في لندن صباح الإثنين قام المتعاملون بشراء 27 مليون دولار ذهبي على أساس السعر النظري للدولار (أونصة الذهب تعادل 35 دولارًا) ، ويوم الثلاثاء وصلت حصيلة المشتريات إلى 45 مليون دولار ذهبي ، ويوم الأربعاء إلى 106 مليون دولار ذهبي ، والخميس إلى 142 مليون ، ووصل هذا المبلغ يوم الجمعة 24 من شهر الحرث « نوفمبر » إلى 256 مليون دولار ذهبي . وأمام رفض واشنطن تخفيض قيمة الدولار تجاه الذهب ـ لأن هذا يجعل الدولار عملةً مثل غيرها تجاه الذهب ـ تَمَّ إغلاق أسواق الذهب في أوروبا ، وأصدر الكونغرس الأمريكي قرارًا بمنع تبديل الدولار بالذهب وسحب الدولارات الذهبية من التداول . كان هذا أول خرق لميثاق صندوق النقد الدولي الذي استمر محافظًا على صمته المطبق .

وفي عام 1967 تَمَّ تعديل ميثاق صندوق النقد الدولي للانسجام مع قرارات الإدارة الأمريكية ، ولمواجهة التدهور المستمر للدولار . وتركز تعديل ميثاق الصندوق على نقطتين رئيستين :

ـ استحداث سوق مزدوج للذهب ، سوق تجاري يتقلَّب فيه سعر الذهب بحسب قانون العرض والطلب ، وسوق رسمي يتم فيه تبديل



المصدر: J. BOURGET, MONNAIS ET SYSTEMES MONETAIRES

العملات بالذهب حسب أسعار صرفها المعلنة لدى صندوق النقد الدولي ، وهو مخصص للمصارف المركزية التي لا يحق لها طلب تبديل كميات من الذهب تفوق قيمة أرصدة موازين مدفوعاتها . بمعنى آخر

اعتـمـاد الفكرة الأولى مـن مشروع جون مـنيـارد كيـنز بـإقامـة « اتحاد الـمقاصة » الذي اقترحه في أثنـاء مؤتـمر بريتون وودز عام 1944 .

ـ أمـا التعديل الثاني فجاء للتحايل على الأول ، ومـنع تحويل الدولارات التي تحتفظ بهـا الـمصارف الـمركزيـة إلى ذهـب ، وذلك عن طريق ابـتداع عملة احتيـاطيـة دوليـة تسمى « حقوق السحب الخاصة »[1] وفي هذا عودة إلى الفكرة الثانـيـة التي كان كيـنز قد طرحهـا في مشروعه لتأسيس مـا أسمـاه « بـانكور » ، ولكن مع فارق رئيس يتـمثل في أن قيمـة حقوق السحب الخاصة تتحدد بـالسعر الرسمي للدولار تجاه الذهـب ، وهذا مـا جعل حقوق السحب الخاصة مجرد اسم نظري جديد يطلق على الدولارات الـموجودة على شكل احتيـاطيـات نقديـة دوليـة .

لـقـد تَـمَّ إنشاء حقوق السحب الخاصة في شهر هـانيبـال « أغسطس » 1969 بـأغلبـيـة 85 في الـمئة مـن الأصوات ـ أغلب الدول النـاميـة كانت معارضة لـلمشروع ـ بنـاءً على اقتراح مـن نـادي العشرة الكبـار[2] اعتـمـادًا على مشروع أمريكي لقي معارضةً شكليـةً مـن فرنسا . ولكن تعديل ميثاق صندوق النقد الدولي كان مجرد تعديل شكلي وتحايل لغوي، ولم يكن بهدف حل مأزق نظام النقد الدولي. ولكن بهدف المحافظة على الموقع الاستثنائي للدولار.

---

(1) **حقوق السحب الخاصة : تَـمَّ اتخاذ القرار بشأنهـا في مؤتـمر ريـو دو جانـيـرو عام 1967 م وتتيح مـنح قروض للدول الأعضاء التي تشتريهـا بـالدولار ولا تسدد مـن تلك القروض سوى 30 في الـمئة مـن قيمتهـا الاسميـة .**

(2) **نـادي العشرة : ويضم الدول الصنـاعيـة العشر الغنـيـة في العالـم الرأس مـالي .**

وهكذا استمرت الأزمة في تصاعدها مع اشتداد حدة المعارك في فيتنام ومكابدة القوات الأمريكية المعتدية لخسائر متزايدة ، وتأمين تمويل العدوان عن طريق التضخم النقدي الأمريكي الذي تصدِّره الاحتكارات المصرفية الأمريكية إلى سوق الأورو ـ دولار . مما أعاد سعر الذهب إلى الارتفاع في الأسواق المالية بعد هدوء نسبي في شتاء عام 1970 بينما كانت المضاربات على الدولار مستمرة دون انقطاع ، واضطر البوندسبانك « المصرف المركزي الألماني » ، والمصرف المركزي الياباني إلى الدفاع عن الدولار بشراء كميات متزايدة من الدولارات مقابل المارك والين اعتمادًا على أسعار الصرف الاسمية ، لأن الولايات المتحدة كانت عاجزة عن الدفاع عن عملتها وبنفس الوقت ترفض تخفيض قيمتها .

وللمرة الأولى ، تَمَّ الإعلان في ربيع عام 1971 عن وجود عجز في الميزان التجاري الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية ، وفي مطلع شهر الماء « مايو » من نفس العام أغلقت حكومة ألمانيا أسواقها المالية ، وحذتها هولندا ، بينما قامت سويسرا والنمسا برفع أسعار عملاتهما تجاه الدولار .

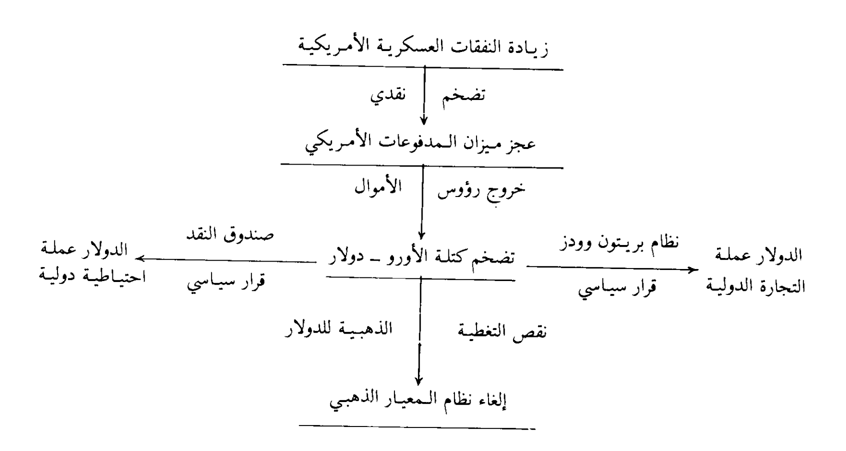
لقد أصبح من الواضح تمامًا أن الحل الوحيد لأزمة الدولار في إطار نظام بريتون وودِز يكمن في الإقدام على تخفيض كبير لسعر صرف الدولار ، لكن الإدارة الأمريكية كانت تدرك أن تخفيض قيمة عملتها سيسحب من يدها جميع المكاسب التي حققتها من نظام النقد الدولي ، وينهي دور الدولار كعملة دولية وحيدة .

في 15 من شهر هانيبال « أغسطس » 1971 أعلن ريتشارد نيكسون في حديث نقلته محطات التلفزة في العالم كله ، إنهاء تبديل الدولار بالذهب ، وسحب جميع القطع الذهبية من التداول ، وفرض حواجز جمركية أمام البضائع الأجنبية . بمعنى آخر فقد قرأ الرئيس الأمريكي قرار موت نظام بريتون وودز ، الذي كان ينص على أن الذهب هو المعيار النقدي الوحيد لعملات دول العالم ، وهذا ما ألغاه نيكسون بقرار سياسي أمريكي . هكذا فرضت أمريكا مصلحتها ضد مصالح جميع دول العالم مرتين ، الأولى في تأسيس نظام بريتون وودز ، والثانية في وقف العمل بذلك النظام .

بغض النظر عن الخضوع الكلي لعمل صندوق النقد الدولي لمصلحة الإمبريالية الأمريكية بشكل خاص ، فإن إنهاء العمل بنظام بريتون وودز ، يمتلك مدلولات اقتصادية ونقدية شديدة الأهمية في فهم أزمة غياب نظام النقد الدولي حاليًّا ، وهو أحد مفاتيح فهم الأزمة العالمية الحالية .

فمن جهة أولى ، ظهر واضحًا أن القرار السياسي وميزان القوى العسكري ، عاجزان عن تخطي الآليات الاقتصادية البحتة ، فزيادة النفقات العسكرية تؤدِّي إلى عجز في ميزان المدفوعات الخارجية بسبب آلية التضخم ، وعجز ميزان المدفوعات سينعكس بخروج رؤوس الأموال المحلية ، وتزايد الكتلة النقدية خارج حدود بلد ما سيؤدِّي إلى انخفاض قيمة عملة ذلك البلد . أما دور ميزان القوى السياسي على المستوى الدولي فينحصر في إجبار بقية دول العالم على

زيادة الطلب على عملة تلك الدولة ، وهذا ما يستحيل تحقيقه بشكل دائم نظرًا لمحدودية قدرة القرار السياسي بالتحكم في قرارات المتعاملين في الأسواق المالية الدولية ، أو بقبول بقية دول العالم بالتفريط في مصالحها أمام ضغوط ميزان القوى السياسي والعسكري على المستوى الدولي . وهذا بالضبط ما حدث بالنسبة للدولار والذي أدَّى ـ برغم الضغوط السياسية الأمريكية ـ إلى موت نظام بريتون وودز ، ويمكن اختصار عمل نظام النقد الدولي حتى عام 1971 إلى الشكل التالي :



هكذا فإن سباق التسلح والسياسة العدوانية الأمريكية ضد شعوب العالم الثالث هي المسؤولة عن انهيار نظام النقد الدولي ووجود الفوضى النقدية .

ومن جهة **ثانية** فإن انهيار نظام بريتون وودز البائس خلق حالة جديدة لم يعرفها تاريخ الاقتصاد العالمي سابقًا ، لأن عدم ثبات أسعار صرف العملات يعني أن النقود تفقد دورها الرئيس كمعيار للقيم ووسيلة لتسهيل التبادل والادخار . فالنقود لم تعد بضاعة تحمل بداخلها قيمة قابلة للتبادل ، وبنفس الوقت فهي لا تعبر عن قيمة العمل المبذول في نَتَاج البضائع ، وبالتالي فهي عاجزة عن قياس القيم بشكل موضوعي . وهذا ما أفرغ النقود من كونها تعبيرًا عن حاجة اقتصادية . وأصبحت قيمتها تتحدد فقط حسب العرض والطلب ، في الأسواق الدولية ، أي أن العلاقات النقدية ، وآلية تحديد قيمة النقود صارت مستقلة عن دورها الاقتصادي كمعيار للقيمة ووسيلة للتبادل والادخار .

وثالثًا، فإن طريقة بناء نظام بريتون وودز ، مثل آلية موته قامت بجوهرها لخدمة أهداف الإمبريالية ـ خصوصًا الأمريكية ـ في استغلال العالم الثالث . وصندوق النقد الدولي الذي وجد لتأمين حسن سير نظام النقد الدولي لعب دوره منذ البداية حتى 1944 لخدمة أهداف الإمبريالية ، وكان عمله خاضعًا بشكل كلي للقرار السياسي الأمريكي . لهذا السبب بقي صندوق النقد الدولي قائمًا برغم موت نظام بريتون وودز ، لأن الصندوق مايزال قادرًا على خدمة مصالح

الإمبريالية .

وأخيرًا فإن عمل نظام النقد الدولي بإشراف صندوق النقد ، لم يكن سوى عملية نهب إمبريالي للدول النامية قامت باسم القانون الدولي ، الذي وضعته الإمبريالية لخدمة مصالحها ، وقتلته لخدمة مصالحها .

الفصل الرابع :

مـــن
الأورو ـ دولار
إلـــى
البترو ـ دولار
وديون العالم الثالث

من
الأورو ـ دولار
إلى
البترو ـ دولار
وديون العالم الثالث

غداة قرار ريتشارد نيكسون بمنع تبديل الدولار بالذهب ، بدأت الحرب النقدية والتجارية بين الدول الإمبريالية تأخذ أبعادًا خطيرة جدًّا على الاقتصاد العالمي ، وأصبح ميثاق صندوق النقد الدولي مجرد حبر على ورق ، وصارت المباحثات حول القضايا النقدية تدور بأكملها بين مجموعة العشرة[1] بتجاوز كامل لآراء باقي أعضاء صندوق النقد الدولي . وبرغم التنازلات التي حصلت عليها واشنطن من حلفائها برفع أسعار عملاتهم ، فإن الأزمة كانت أعمق بكثير من جميع الحلول التي تقترحها الإدارة الأمريكية ، فتكلفة العدوان على فيتنام ، وسباق التسلح ، وزيادة النفقات العسكرية الأمريكية ، في سوق الأورو ـ دولار إضافة إلى تناقض الدولار في دوره كعملة دولية مع كونه عملة أمريكية محلية ، كانت كلها عوامل متراكمة تجعل جميع الحلول

---

(1) تضم الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، اليابان ، كندا ، ألمانيا الغربية ، إيطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، السويد .

تـأخذ صيغة مؤقتة ، وعاجزة عن الصمود أمـام عمليـات الـمضاربة في الأسواق الـمـاليـة ، لأن الإدارة الأمـريكيـة في سعيهـا للـمحافظة على الدور الدولي للدولار كانت ترفض أي تخفـيض مهـم في سعر صرف عملتهـا . وانعكس بزيـادة التردِّي في رصيد ميزان الـمدفوعات الأمـريكي ، وبـالتـالي في تزايد التراكم لكتلـة الأورو ـ دولار ، والارتفاع الـمستـمر لـمعدل التضخم الأمـريكي الذي أصبح يـتحول إلى ارتفاعٍ في معدل التضخم العالـمي عبر دور الدولار كعملـة للـمبـادلات التجار يـة الدوليـة .

وسبـاق التسلح ، وزيـادة النفقات العسكرية الأمريكية ، وتراكم الدولارات في سوق الأورو ـ دولار إضافة إلى تناقض الدولار في دوره كعملـة دوليـة مع كونه عملـة أمـريكيـة محليـة ، كانت كلهـا عوامل متراكمـة تجعل جميع الحلول تـأخذ صيغة مؤقتة ، وعاجزة عن الصمود أمـام عمليـات الـمضاربة في الأسواق الـمـاليـة ، لأن الإدارة الأمـريكيـة في سعيهـا للـمحافظة على الدور الدولي للدولار كانت ترفض أي تخفـيض مهـم في سعر صرف عملتهـا . وانعكس بزيـادة التردِّي في رصيد مـيزان الـمدفوعات الأمـريكي ، وبـالتـالي في تزايد التراكم لكتلـة الأورو ـ دولار ، والارتفاع الـمستـمر لـمعدل التضخم الأمـريكي الذي أصبح يـتحول إلى ارتفاعٍ في معدل التضخم العالـمي عبر دور الدولار كعملـة للـمبـادلات التجار يـة الدوليـة .

برغم الإهانة التي تلقاها صندوق النقد من رئيس أمريكا، فإن إدارة الصندوق بقيت مخلصة لمصلحة أسيادها، وعملت جاهدة للدفاع عن الدولار. حيث قام صندوق النقد الدولي بتشجيع الدول النامية على الاقتراض من سوق الأورو ـ دولار، بهدف تخفيض الضغوط عن الدولار، وسحب كمية من الدولارات المطروحة في الأسواق الدولية.

الصندوق في « نصائحه » للدول النامية على الفوائد التي يمكن جنيها من الاقتراض في ظل معدل فائدة حقيقي سالب[1]. لكن قدرة العالم الثالث على الاقتراض كانت محدودة أمام التوسع الهائل لسوق الأورو ـ دولار، وهنا كان لا بد من البحث عن حل آخر.

من الأورو ـ دولار إلى البترو ـ دولار

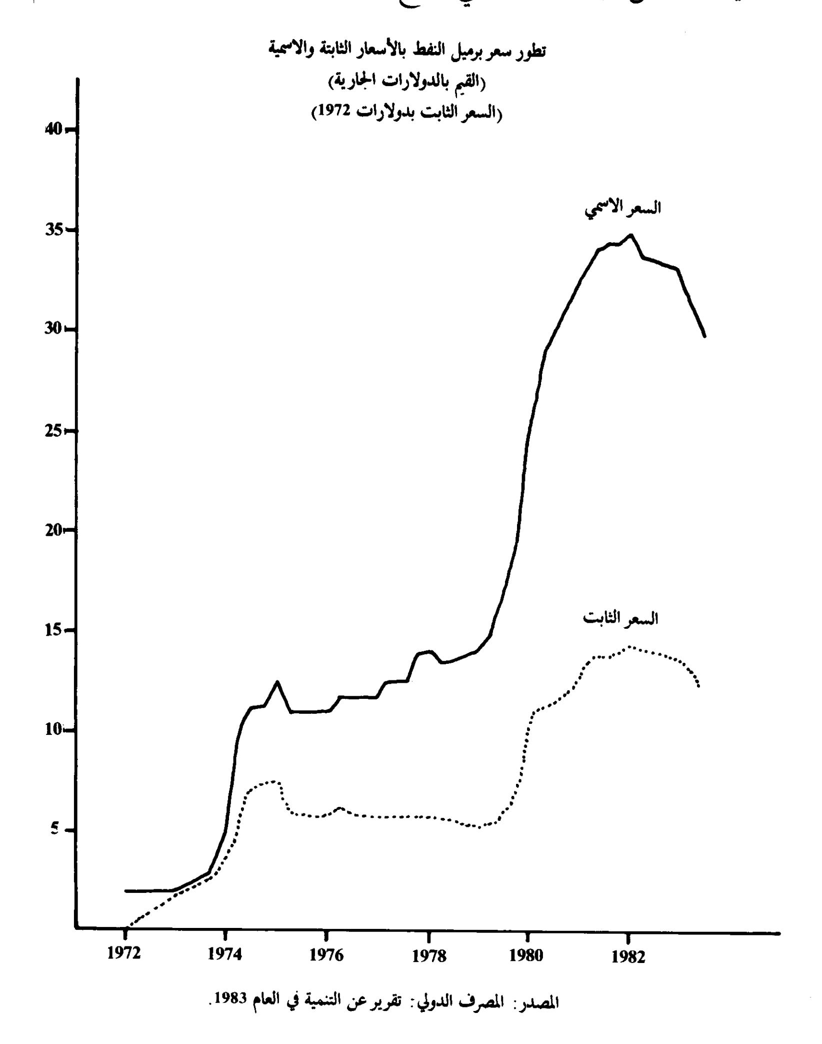
منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت أسعار المواد الأولية تدفع بالدولار كما رأينا سابقًا. ومن بين جميع المواد الأوروبية كان النفط يتمتع دون غيره بميزتين أساسيتين، **أولاً** كان من المستحيل الاستغناء عن النفط نظرًا لغياب سلع بديلة عنه يمكنها القيام بدوره كمصدر للطاقة السائلة. **وثانياً** كان نَتَاج النفط محدودًا، ويستحيل زيادة كميات نَتَاجه في الفترة القصيرة. إن هذين العاملين جعلا من النفط سلعةً استراتيجيةً على المستوى

---

(1) معدل الفائدة الحقيقي : وهو معدل الفائدة بعد إزالة أثر التضخم ، ويكون سالبًا إذا كان معدل التضخم أعلى من معدل الفائدة الإسمي.

الدولي يمكن رفع سعرها دون حدود.

وبالمقابل فإن الانخفاض الكبير في قيمة الدولار الحقيقية خلال سنوات الستينات جعل قيمةَ النفط التي تُدفَعُ بالدولار تنخفض إلى مستويات لم



المصدر: المصرف الدولي: تقرير عن التنمية في العام 1983.

تكن معروفة سابقًا. وكان تعديل سعر البترول عملاً لا يمكن تجنبه لتخلص الدول المنتجة من أثر تضخم الدولار.

لكن عوضًا عن إيجاد حل جذري لمشكلة أثر تضخم سعر صرف الدولار على النفط ، مثلما طالبت الجزائر وليبيا ، فإن منظمة الأوبيك انقادت وراء سياسة السعودي أحمد زكي اليماني ، مفضلة تحويل نفسها إلى أداة لإنقاذ الدولار ، فرفضت قطع علاقتها بالعملة الأمريكية ، وقررت رفع سعر النفط بالدولار الأمريكي . وبرغم كل العواء الإعلامي الغربي ، فإن ما يسمى بالصدمة النفطية الأولى ، كان مجرد تصحيح لسعر النفط ، و إعادة سعره الحقيقي إلى المستوى الذي كان عليه سابقًا . كما أن الحفاظ على علاقة النفط بالدولار جاء تكريسًا لدور الدولار كعملة للمبادلات الدولية ، حيث أدت زيادة سعر النفط إلى زيادة الطلب على الدولار لتسديد المدفوعات الدولية كثمن للنفط .

إن موقف الحكام السعوديين كان ضربة قاصمة للدول النامية أنهت آمالها بالتحول إلى كتلة اقتصادية منسجمة المصالح ، كما إن تلك السياسة لم تعبر عن مصلحة الدول المصدرة للنفط بما فيها العربية السعودية ، لأنه كان من الواضح تمامًا أن ثمن النفط سيعود للانخفاض سريعًا بسبب انخفاض قيمة الدولار الناتجة عن معدل التضخم الأمريكي المرتفع ، بينما كان ربط سعر النفط بأسعار المواد الأولية والسلع

المصنعة هو الضمان الوحيد لبيع النفط بسعر ثابت وحقيقي .

لقد كانت آثار الموقف السعودي تتجاوز كثيرًا حدود تصحيح أسعار النفط ، حيث قضت على جميع محاولات البحث عن نظام نقدي دولي جديد . وخففت الضغوط عن الدولار في سوق الأورو ـ دولار ، حيث ازداد طلب الدول المصنعة على العملة الأمريكية لتسديد ثمن الفاتورة النفطية ، فيما اضطرت الدول النامية لسحب المزيد من القروض عن طريق صندوق النقد الدولي والاحتكارات المالية الدولية . ودون شك فإن الصندوق الذي كان يركز اهتماماته في ذلك الوقت على إنقاذ الدولار ، لم يتردد على الإطلاق في تقديم قروض بالعملة الأمريكية التي لا تحمل قيمتها ، دون فرض أية شروط على الدول النامية . وأكثر من ذلك فقد رفع إمكانية الاقتراض إلى نسبة 165 في المئة من حصة كل دولة عام 1974 ، ورفع هذه النسبة ثانية لتصل إلى 345 في المئة عام 1975 . كما رفع حصص الدول الأعضاء لرفع إمكانيتها على الاقتراض . لقد استطاعت واشنطن بفضل صندوق النقد والعربية السعودية ، فرض ضريبة غير مباشرة على العالم بأكمله عن طريق طرح المزيد من الدولارات في السوق الدولية . بعد أن امتصت الصدمة النفطية الأولى جميع نفقات العدوان الأمريكي على فيتنام .

الصدمة النفطية الثانية

لقد ظهرت نتائج عدم فصل سعر النفط عن الدولار منذ نهاية عام

1975 حيث عاد سعر النفط الحقيقي إلى أدنى من المستوى الذي كان عليه عشية الصدمة النفطية الأولى ، نظرًا لاستمرار تضخم الدولار . ومرةً أخرى عاد معدل الفائدة الحقيقي إلى مجاله السالب بعد انتعاش قصير عام 1975 ، ومرةً أخرى كان لا بد من تشغيل آليات مفتعلة لزيادة الطلب على الدولار ، ومرةً أخرى استعانت الولايات المتحدة بأداتيها التقليديتين : صندوق النقد الدولي وحكام السعودية.

لامتصاص التراكم الجديد في السوق الأورو ـ دولار ، اعتمد الصندوق مرة أخرى سياسةَ رفع إمكانية الاقتراض فقام عام 1978 بزيادة حصص الدول الأعضاء بنسبة 33 في المئة ، مع رفع نسبة الاقتراض إلى 530 في المئة من مبلغ الحصة ، وأعاد رفعها ثانية عام 1980 لتصبح 600 في المئة من حصة كلِّ دولة . وشجع الدول التي تدور حكوماتها في الفلك الأمريكي «مثل : تشيلي ، المغرب ، الفليبين ، مصر ، تونس ، البرازيل» على الاقتراض من الاحتكارات المالية الدولية .

مرة أخرى رفض حكام السعودية فصل النفط عن الدولار ، وطالبوا برفع أسعار النفط بشكل مبالغ فيه لاستباق حركة تضخم الدولار ، ولكي يكون إنقاذ الدولار كافيًا فإن السعودية قامت بمضاعفة كميات نَتَاجها من النفط برغم عدم حاجتها لذلك ، وفي الطرف المقابل اتفقت الدول الإمبريالية في قمة طوكيو للدول العشر الغنية عام 1979 على شراء جميع كميات النفط المطروحة للبيع وتكوين احتياطات نفطية هائلة ، وكان «هذا أهم قرار اتخذته هذه الدول خلال السبعينات» على حد تعبير

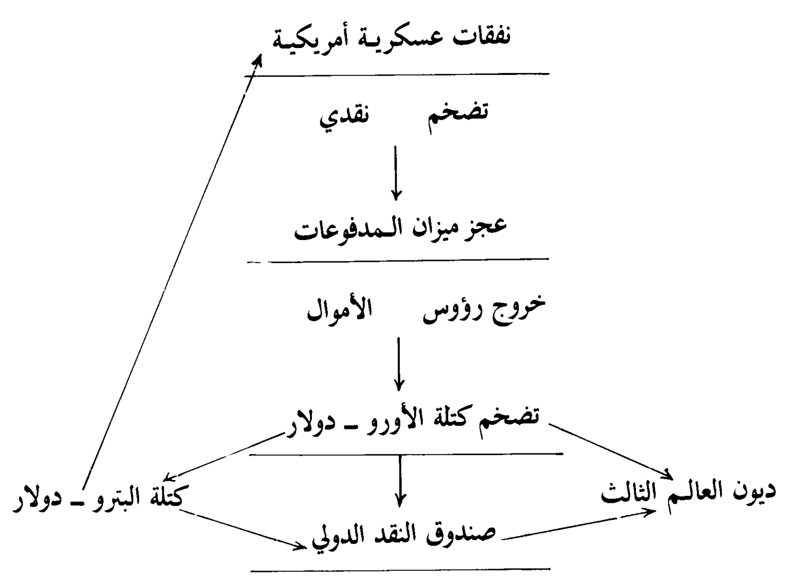
فاليري جيسكار ديستان رئيس فرنسا السابق .

وهكذا فإن كتلة الأورو ـ دولار ، التي لا تمتلك قيمتها الحقيقية فعلاً ، قد تحولت إلى كتلتين رئيستين؛

الأولى هي ديون العالم الثالث التي عادت ثانيةً لتصب داخل اقتصاديات الدول الإمبريالية عبر آلية التقسيم الدولي للعمل ، وانخفاض أسعار المواد الأولية ، وارتفاع معدل التضخم في الدول الإمبريالية .

أما الكتلة **الثانية** فهي كتلة البترو ـ دولار التي تحولت إلى فوائض مالية في أيدي بعض دول الأوبيك «باستثناء ليبيا والجزائر اللتين استخدمتا أموال النفط لبناء مشاريع تنموية» التي أعادتها إلى الخزانة الأمريكية على صيغة مشتريات لسندات مالية مسحوبة على الخزينة الأمريكية لتمويل النفقات العسكرية الأمريكية . وأيضًا تحول قسم آخر منها إلى صندوق النقد الدولي عن طريق شراء المزيد من حقوق السحب الخاصة .

إن الآلية الاقتصادية ـ النقدية التي أدت عام 1971 إلى تخفيض قيمة الدولار ووقف العمل بنظام بريتون وودز ، بقيت موجودة بأكملها ، لكنها بفضل دور السعودية وصندوق النقد الدولي لم تعد تؤدِّي إلى نفس النتيجة . ويمكن رسمها كما يلي:



إن الفارق بين الدورة النقدية التي سادت في الستينات وتلك التي سادت في سنوات السبعينات كبير وأساسي . فبينما كانت نتيجة الدورة الأولى اقتصادية تمثلت في تخفيض قيمة الدولار ، نتيجة تدهور الاقتصاد الأمريكي . فإن نفس السبب لم يؤد إلى نفس النتيجة في الدورة الثانية ، حيث جاءت عوامل مستقلة عن الاقتصاد الأمريكي «سعر النفط وديون العالم الثالث» لتمنع تخفيض قيمة الدولار ، وتجعله بذلك «عملة دولية» تخضع لمتغيرات الاقتصاد العالمي في الطلب عليها ، بينما تخضع للقرار السياسي الأمريكي «زيادة النفقات العسكرية» في عرضها . وهذا هوجوهر نظام التبعية الدولية للإمبريالية الأمريكية وهو أيضًا سبب معارضة الولايات المتحدة لجميع محاولات إقامة نظام نقدي دولي جديد .

الفصل
الخامس :

صندوق النقد الدولي
والعالم الثالث «1»

من أزمة الدولار
إلى أزمة ديون الدول النامية

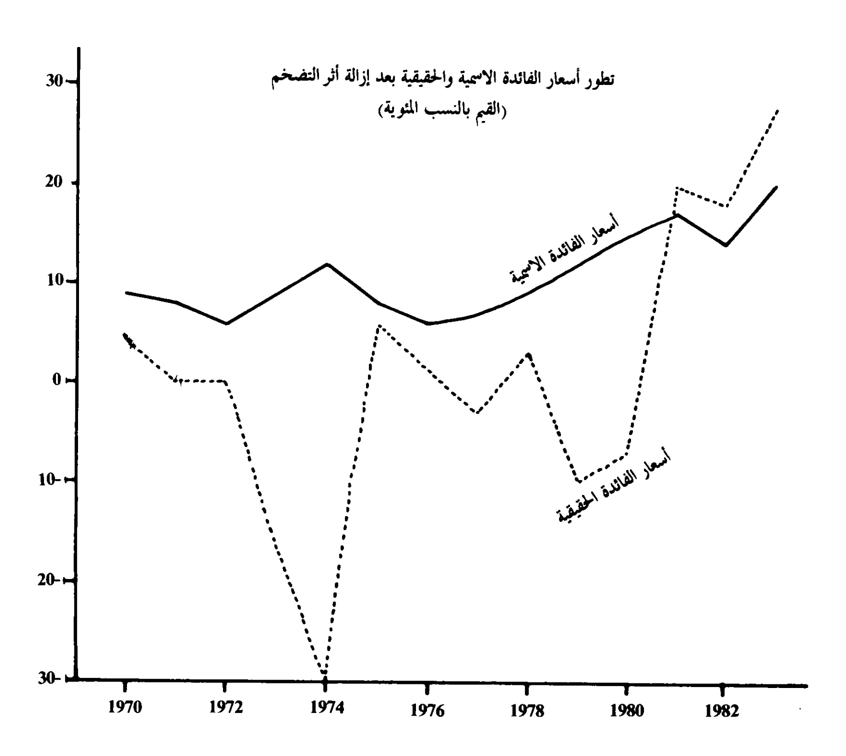
إن الصدمة النفطية الثانية ، مع ما رافقها من زيادة في المشتريات النفطية للدول الرأس مالية ، والزيادة الكبيرة في ديون العالم الثالث ، أدت إلى امتصاص كمية كبيرة من الدولارات المطروحة في السوق الدولية ، وإلى زيادة كبيرة في الطلب على الدولار ، هذا ما سمح لجيمي كارتر وبول فولكر محافظ مصرف الاحتياط الفيدرالي الأمريكي منذ عهد كارتر ، برفع أسعار الفائدة على الدولار . حينئذ غَيَّرَ صندوق النقد الدولي سياسته بشكل كامل فيما يخص إقراض الدول النامية ، وأعاد قراءة ميثاقه الأساسي ـ الذي تجاهله طوال السبعيات ـ وبدأ بفرض شروطه على الدول النامية التي أصبحت غارقة في ديونها ، وخفض الصندوق إمكانية الاقتراض إلى نسبة 300 في المئة . وكشف نهائيًّا عن وجهه القبيح حين تحول ليلعب دور الناطق الرسمي باسم الاحتكارات المالية الأمريكية . ومع وصول رونالد ريغان إلى البيت الأبيض تسارع إيقاع ارتفاع أسعار الفائدة عن طريق زيادة عجز الموازنة الحكومية الأمريكية .

أسعار الفائدة .. احتيال كبير

يحسب معدل الفائدة الحقيقي بالنسبة لعملة دولة ما بالشكل التالي:

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي ـ معدل التضخم .

فإذا كان معدل التضخم أعلى من سعر الفائدة الاسمي يكون سعر الفائدة الحقيقي سالبًا وفعلاً كانت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة طوال



المصدر: المصرف الدولي: تقرير عن التنمية في العالم 1983.

السبعينات، بسبب الارتفاع الكبير في معدل التضخم في الدول الرأس مالية عمومًا وفي الولايات المتحدة بشكل خاص، وكان هذا نتيجة زيادة الإصدار النقدي الأمريكي لتمويل النفقات العسكرية . وقد استفادت من ذلك الوضع الشركات الاحتكارية الغربية التي سحبت قروضًا على المدى القصير . أما القروض التي سحبتها الدول النامية ، بتشجيع صندوق النقد فكانت في أغلبها على المدى الطويل . وكانت فترة السماح[1] تتراوح بين 8 إلى 12 عامًا ، بمعنى آخر فإن تسديد قروض الدول النامية يبتديء اعتبارًا من مطلع عام 1980 ، أي بعد أن انتهت فترة أسعار الفائدة السلبية التي دامت طوال السبعينات .

إن الاحتكارات المالية العالمية الخاصة ، والمؤسسات المالية الدولية « الصندوق والمصرف الدوليين » كانت ترفض تقديم القروض بسعر الفائدة المعمول به لحظة توقيعِ اتفاقية القرض ، و إنما بسعر فائدة متحوَّل يرتبط بمعدلات الفائدة الموجودة لحظةَ تسديدِ أقساط وفوائد القرض . وبالتالي فإن وجود أسعار فائدة حقيقية سالبة ، أو أسعار فائدة اسمية منخفضة ، لحظةَ توقيعِ اتفاقيات القروض كان لا يحمل أي معنى .

هكذا تأخذ عملية الاحتيال الإمبريالية بمشاركة صندوق النقد الدولي أبعادها الكاملة في سرقة العالم الثالث . وبالضبط تجب رؤية مشروع رونالد ريغان لتحقيق ما أسمته الصحافة الغربية بـ «حرب النجوم» ضمن

---

(1) فترة السماح: وهي الفترة التي تفصل بين الحصول على قرض. وموعد بدء تسديد فوائد وأقساط ذلك القرض.

عمليـة الاحتيال هذه ، لأنه لـم يكن فـي الحقيقة إلا وسيلة لزيادة عجز الـموازنة الأمريكيـة وبالتالي رفع أسعار الفائدة إلـى مستويات مرتفعة جدًّا بشكل مبالغ فيه ، بهدف زيادة نهب ثروات العالم الثالث .

يـتـفـق خبراء صندوق النقد الدولي مع جميع الاقتصاديين الرأس ماليين ، على اعتبار أن توافق موعد تسديد قروض الدول الناميـة مع ارتفاع أسعار الفائدة كان مجرد «صدفة» بحتة . ودون شك لا يمكن الاعتماد على أيـة وثائق مكتوبة أو مـنشورة حول هذا الـموضوع . لكن الـمحاكمة الـمنطقيـة لا تسمح إلا باستنتاج وحيد: إن تعدد «الـمصادفات» لا يسمح باعتبار تلك «الصدفة» بريئة . «بالصدفة» رفض حكام السعوديـة فصل سعر النفط عن الدولار ، و«بالصدفة» ضاعفت السعوديـة نَتَاجَهَا النفطي عام 1979 م ، الذي «تصادف» مع اتفاق الدول الإمبرياليـة فـي طوكيو لشراء جميع كميات النفط الـمعروضة ، و«بالصدفة» وضعت دول الخليج فوائضهـا الـماليـة لدى وزارة الخزانة الأمريكيـة ، لتتقلص مع التضخم النقدي الأمريكي ، و«بالصدفة» اكتشف صندوق النقد الدولي حيـن ارتفاع معدلات الفائدة أن نظامه الأساسي يـنص على وضع شروط على الدول التي تريد الاقتراض مـن الصندوق ، و«بالصدفة» خفض صندوق النقد الدولي إمكانيـة الاقتراض اعتبارًا مـن عام 1981 م ، بعد أن رفعهـا عدة مرات طوال السبعيـنات ، و«بالصدفة» حلـم رونالد ريغان بإمكانيـة تحويل فـيلـم حرب النجوم إلـى حقيقة واقعة تترافق «بالصدفة» مع زيادة معدلات الفائدة .

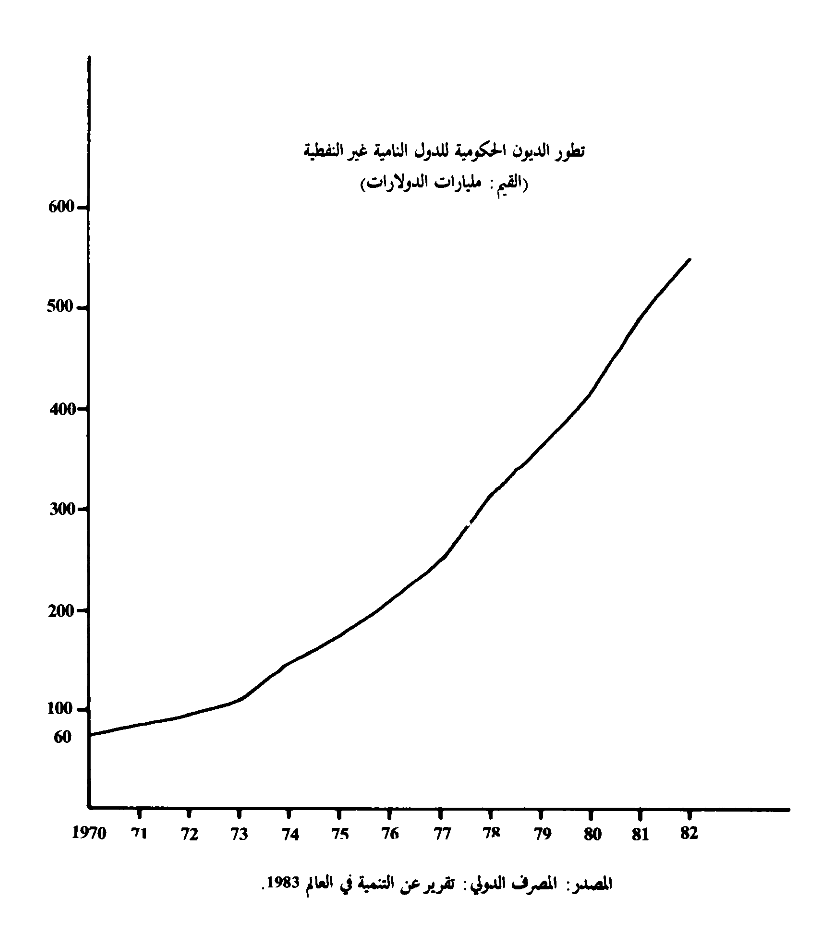
هكذا يمكن إضافة العديد مـن «الصدف» التي جاءت كلُّهـا دفعةً

واحدة في نفس الوقت ، لتؤكد أن مخططًا كانت الدول الرأس مالية قد رسمته بدقة ، ونفذه صندوق النقد الدولي بمشاركة حكام السعودية حرفيًّا ، بشكل لا يترك المجال لأية «صدفة» ممكنة .

ديون العالم الثالث .. لماذا ؟ ولمن ؟

يحاول خبراء صندوق النقد الدولي تفسير ديون العالم الثالث بحاجة الدول النامية إلى رؤوس أموال خارجية لتمويل مشاريع التنمية ، لأن معدل الادخار ، حسب زعمهم ، ضعيف جدًّا في هذه الدول . لكنهم لا يحاولون تقديم أي تفسير لظواهر التاريخ الاقتصادي الحديث للدول النامية ، فخلال سنوات الخمسينات تَمَّ بناء أهم مشاريع التنمية في تلك الدول «مثل مصر في ظل عبد الناصر ، والهند في ظل نهرو ، ويوغسلافيا في عهد تيتو . . إلخ» دون اقتراض مبالغ طائلة من السوق العالمية الرأس مالية ، بينما ترافقت ظاهرة تراكم ديون الدول النامية مع وقف مشاريع التنمية إضافة إلى تزايد مشكلات نقص التغذية .

بالتأكيد فإن فترة النهب الاستعماري التي دامت عدة قرون جعلت الدول النامية تفتقر لاحتياجاتها الأساسية اللازمة لإشباع حاجات سكانها . حيث فرض المستعمرون زراعة المواد الأولية عوضًا عن المنتوجات الغذائية . ودفعوا السكان رغمًا عنهم للهجرة من الريف إلى المدن ، دون تأمين قاعدة الخدمات الأساسية فيها «طرق ، مياه ، كهرباء . . إلخ» بمعنى آخر فإن الاستعمار القديم خلق حالة من عدم



المصدر: المصرف الدولي: تقرير عن التنمية في العالم 1983.

التوازن بين إمكانات الدول النامية وحاجاتها ، لكن تجارب العالم الثالث في سنوات الخمسينات والستينات والنجاح النسبي لمحاولات تجاوز مشكلات التخلف دون الاعتماد على الديون الخارجية ، تدل على عدم ارتباط تراكم الديون الذي حدث في القرن الماضي مع المشكلات الداخلية للدول النامية .

إن أزمة الديون الحالية تعود في الواقع إلى عوامل خارجية ترتبط بعمل الدول الإمبريالية في نهب العالم الثالث ، ويمكن اختصارها في النقاط الثلاث التالية :

1 ـ الانهيار المستمر لأسعار أغلب المواد الأولية بشكل مفتعل نتج عن سياسات الاحتكارات الإمبريالية والشركات المتعددة الجنسيات وحكومات الدول الرأس مالية ، التي قامت بتخزين احتياطيات هائلة من تلك المواد ، ثم استغلت حاجة الدول النامية لبيع منتوجاتها بسرعة كي تفرض عليها القبول بأسعار بخسة ، لأن الدول النامية لا تستطيع تحمُّلَ تكاليف خزن منتوجاتها وبيعها لاحقًا . لقد انخفضت أسعار المواد الأولية بنسبة أعلى بكثير من انخفاض الطلب على تلك المواد ، وهكذا برغم ارتفاع نَتَاج العمل في الدول النامية فإن دخلها القومي ينخفض باستمرار مما دفعها نحو الاقتراض من السوق الرأس مالية .

2 ـ الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم في جميع الدول الإمبريالية ـ خصوصًا معدل التضخم على الدولار ـ مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع المصنعة التي تؤلِّف واردات الدول النامية . كما إن انخفاض قيمة الدولار الذي تدفع به المشتريات الدولية من المواد الأولية ، ساهم من جهته في انخفاض الأسعار الحقيقية للمواد الأولية .

3 ـ موقف حكام السعودية الرافض لفصل سعر النفط عن الدولار الذي ترافق مع ارتفاع أسعار النفط ، الذي أصبحت قيمته تؤلِّف نسبة مهمة من واردات الدول النامية .

ومن الممكن أن يضاف إلى هذه الأسباب موقف صندوق النقد الدولي الذي شجع الدول النامية على مراكمة ديونها إلى الحد الذي تعجز فيه عن تحمُّله . لكن هنا يجب التساؤل عن الدول التي قبلت الأخذ بـ «نصائح» الصندوق ، فَمَنْ حكومات العالم الثالث التي اقترضت من السوق الرأس مالية أو من صندوق النقد مبالغ تفوق قدرتها لاقتصادية وبخاصة أن تلك القروض لم تكن تحمل قيمة فعلية مساوية لقيمتها الاسمية؟ على هذا المستوى يرفض صندوق النقد الدخول في النقاش و«التدخل في الشؤون الداخلية لأعضائه» ولا يقدم خبراء الصندوق أية مؤشرات حول وجود شروط سياسية لتقديم القروض ، ويكتفون بالحديث عن وجود دراسة شاملة لما يسمى بالخطر السياسي قبل إعطاء الموافقة على تقديم القروض .

لكن عددًا من المصارف الغربية يعتمد عددًا من المعايير المحددة تمامًا لحساب نسبة «الخطر السياسي» التي تؤخذ بعين الاعتبار قبل توقيع اتفاقيات القروض ، وقد جمع غراهام بيرد المستشار لدى المصرف الدولي والأستاذ في جامعة SURREY البريطانية جميع تلك المعايير في دراسة نشرها في مجلة LOYDS BANK REVIEW في عدد شهر التمور «اكتوبر» 1986 التي تصدرها شركة لويدز البريطانية للتأمين ، وبالتالي لا يمكن الاشتباه «في وجود أهداف أيديولوجية» لدى كاتبها أو ناشرها ، ولم تعترض أية جهة على صحة المعلومات الواردة فيها .

تتضمن لائحة غراهام بيرد عددًا من النقاط والشروط الداخلة في حساب الخطر السياسي يصعب فهمها في باديء الأمر مثل وجود أقليات

عرقية أو دينية ، ووجود معارضة سياسية داخلية قوية ، وأيديولوجية الفئة الحاكمة . . إلخ . لكن أهمية هذه المعايير لا تظهر مباشرة ، وتحتاج إلى سؤال لإيضاحها : بأي اتجاه يعمل كل معيار في تسهيل أو إعاقة تقديم القروض؟ فمثلاً هل يسهل أم هل يعرقل تقديم القروض وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي؟ إن محاولة الإجابة على هذا السؤال هي التي تجعل المسألة قابلة للفهم .

ولتوضيحها يجب أخذ أكثر دول العالم الثالث ديونًا بالنسبة لقدرتها الاقتصادية ورؤية أثر المعايير السياسية عليها .

الدولة المعيار	مصر	شيلي	المغرب	الأرجنتين عهد الجنرالات
قدرة التغيير السلمي	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة
احتمال نزاع داخلي	موجود	موجود	موجود	موجود
سياسة الفئة الحاكمة	رجعية	رجعية	رجعية	رجعية
أيديولوجية الفئة الحاكمة	معاداة الاشتراكية	معاداة الاشتراكية	معاداة الاشتراكية	معاداة الاشتراكية
مرونة النظام السياسي	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة
العلاقات الخارجية	تبعية للإمبريالية	تبعية للامبريالية	تبعية للامبريالية	تبعية للامبريالية
وجود أقليات	موجودة	موجودة	موجودة	موجودة
مشكلات دينية	موجودة	موجودة	موجودة	موجودة
مشكلة أقليات خارجية	موجودة	موجودة	موجودة	موجودة
سياسة دعم الأسعار	في سبيل الزوال	غير موجودة	في سبيل الزوال	غير موجودة
نظام الحكم	قمعي	قمعي	قمعي	قمعي
المعارضة	قوية	قوية	قوية	قوية
عدم المساواة الاجتماعية	كبيرة	كبيرة	كبيرة	كبيرة
تأهيل المسؤولين عن الاقتصاد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف

الدولة المعيار	تونس «ابورقيبة»	السودان «النميري»	فلبين «ماركوس»	نيكاراغوا «سوموزا»
قدرة التغيير السلمي	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة
احتمال نزاع داخلي	موجود	موجود	موجود	موجود
سياسة الفئة الحاكمة	رجعية	رجعية	رجعية	رجعية
أيديولوجية الفئة الحاكمة	معاداة الاشتراكية	معاداة الاشتراكية	معاداة الاشتراكية	معاداة الاشتراكية
مرونة النظام السياسي	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة
العلاقات الخارجية	تبعية للامبريالية	تبعية للامبريالية	تبعية للامبريالية	تبعية للامبريالية
وجود أقليات	موجودة	موجودة	موجودة	موجودة
مشكلات دينية	موجودة	موجودة	موجودة	موجودة
مشكلة أقلية خارجية	موجودة	موجودة	موجودة	موجودة
سياسة دعم الأسعار	في سبيل الزوال	في سبيل الزوال	غير موجودة	غير موجودة
نظام الحكم	قمعي	قمعي	قمعي	قمعي
المعارضة	قوية	قوية	قوية	قوية
عدم المساواة الاجتماعية	كبيرة	كبيرة	كبيرة	كبيرة
تأهيل المسؤولين عن الاقتصاد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف

من هذه اللائحة يمكن تحديد النظام النموذجي سياسيًّا . من وجهة نظر الاحتكارات المالية الدولية وصندوق النقد الدولي كي تتم الموافقة على إقراضه: فهو نظام قمعي ذو أيديولوجية رجعية . يدور في فلك الإمبريالية ويعادي الاشتراكية . مسؤولوه الاقتصاديون معدومو التأهيل . معارضته الوطنية قوية جدًّا . ولا يمتلك أية مرونة أو قابلية للتغيير السلمي . ويتعرض لاحتمالات كبيرة بنشوب نزاعات دينية أو

عرقيـة أو سياسيـة داخلية وخارجيـة كبيرة ، يكرس التفاوت الاجتماعي بين فئات المجتمع ، ولا يؤمِّن السلع الغذائيـة الأساسيـة لعامة الشعب بأسعار معقولة .

إن وجود مثل هذا النظام لا يمكن أن يكون ـ من وجهة النظر الاقتصاديـة البحتة ـ عاملاً مساعدًا على تقديم قروض متوسطة أو طويلة الأجل . فلماذا تظهر الأمور معكوسة فيما يخص موقف صندوق النقد الدولي من ديون العالم الثالث؟ إن النظر إلى هذه المسألة من زاويـة اقتصاديـة ضيقة هو خطأ كبير ، لأن الإمبرياليـة وصندوق النقد الدولي ينظرون إليها من وجهة نظر استراتيجيـة ـ اقتصاديـة ـ سياسيـة وعلى المدى البعيد . هنا يكون وجود معارضة سياسيـة قويـة على سبيل المثال عاملاً يدفع الإمبرياليـة لإغراق تلك الدولة بقروض خارجيـة لقطع الطريق أمام القوى الوطنيـة التي ستواجه ـ في حال انتصارها ـ مشكلةَ الديون وتعجز بالتالي عن تحقيق مطامح شعبها ، هذا ما حدث ويحدث في الأرجنتين ونيكاراغوا على سبيل المثال . بهذه الطريقة يمكن فهم موقف الصندوق من بقيـة المعايير السياسيـة الأخرى مثل النزاعات السياسيـة والدينيـة والعرقيـة التي لعبت دورًا حاسمًا في ديون السودان وموقع مصر من اتفاقات كامب ديفيد ، ونمو المعارضة الوطنيـة في تونس والمغرب . . إلخ .

هذا على مستوى العوامل التي تسهل منح القروض من وجهة نظر الصندوق والإمبرياليـة ، أما من زاويـة قبول بعض حكومات العالم الثالث الاقتراض بتلك الشروط ، فإن الأنظمة القمعيـة والعميلة

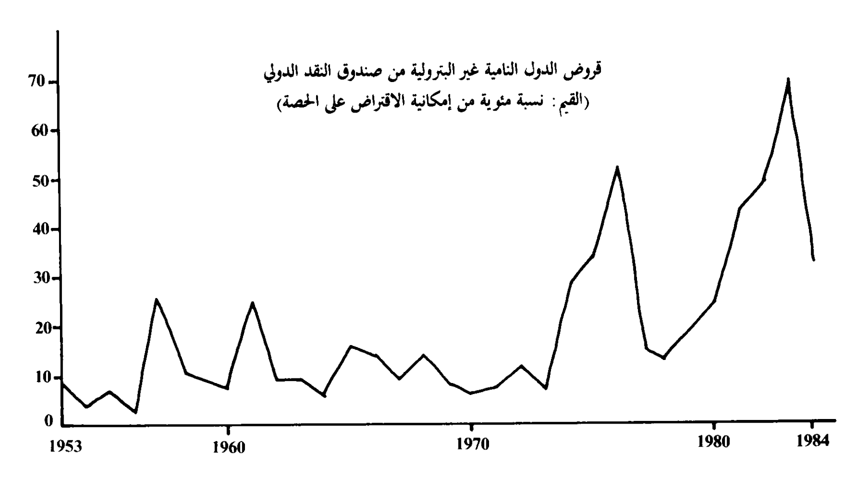
للإمبريالية هي الوحيدة التي قَبِلَت الحصول على تلك القروض ، لأنها كانت تخدم بذلك السياسة الامبريالية من جهة أولى. بينما كان زعماء تلك الأنظمة يسرقون تلك المبالغ ويقومون بإعادتها إلى المصارف الغربية لوضعها في حساباتهم الشخصية ، مثلما فعل زعماء مصر « عائلة السادات » والنميري . وحكام عرب آخرون . وماركوس الذي تقدر ثروته الشخصية بـ 10 مليارات دولار « أي أكثر من نصف ديون الفلبين » . وسوموزا دكتاتور نيكاراغوا المخلوع وغيرهم.

هكذا تكون مشكلة ديون العالم الثالث قد وضعت بجميع أبعادها في موقعها الصحيح . ويصبح موقف صندوق النقد مفهومًا واضحًا تمامًا .

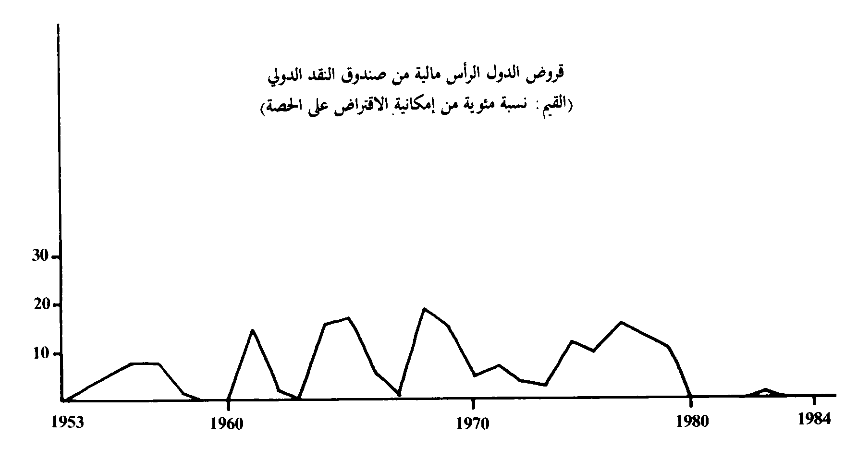
أزمة الديون وتغيّر مهمة صندوق النقد الدولي

كما رأينا سابقًا فقد استطاعت واشنطن ـ عن طريق السعودية وصندوق النقد ـ زيادة الطلب على الدولار ، وفرضه كعملة دولية وحيدة ، مما سمح للإدارة الأمريكية منذ نهاية عهد جيمي كارتر برفع أسعار الفائدة .

بمعنى آخر ، فقد استنفدت واشنطن دور السعودية على الصعيد النقدي ، بعد استثمار حقول النفط الجديدة في ألاسكا وبحر الشمال وسيبيريا ، حيث لم يعد بإمكان الأوبيك حتى المحافظة على أسعار النفط أو على كميات نَتَاجها . وبنفس الوقت فإن الإمبريالية الأمريكية لم تعد بحاجة لزيادة الطلب على الدولار عن طريق رفع أسعار النفط ، حيث



المصدر: LE F.M.I ET LES PAYS. DU TIERS-MONDE. M.F.L'HERITEAU-PUF 1986.



أصبح بإمكانها تحقيق ذلك الهدف بزيادة عجز الموازنة الحكومية الأمريكية . وأيضًا فإن سقوط شاه إيران ترك المجال مفتوحًا لسقوط النظام السعودي وبقية أنظمة الخليج أمام المد الجماهيري المتصاعد ، وبالتالي فإن واشنطن فضلت نقل تنفيذ قرار زيادة الطلب على الدولار من

السعوديين إلى وزارة الخزانة الأمريكية مباشرة.

وبنفس الطريقة فإن دور صندوق النقد الدولي في زيادة الطلب على الدولار عن طريق إغراق العالم الثالث في بحر الديون انتهى تمامًا مع مطلع الثمانينات ، بل أصبح بإمكان واشنطن قطف ثمار «جهود» الصندوق الماضية . ولتحقيق هذه المهمة الجديدة يجب على الصندوق أن يغيِّر مواقفه ليصبح «الشرطي الإمبريالي» ليؤمِّن حسن سير عملية نهب ثروات العالم الثالث عن طريق تسديد الديون وباسم «القانون الدولي» .

اعتبارًا من مطلع الثمانينات ، بدأ صندوق النقد الدولي يتراجع عن سياسة تسهيل الإقراض التي كان يعتمدها، وفي نفس الوقت أخذ الصندوق يفرض شروطًا قاسية على الدول النامية للقبول بجدولة[1] ديونها التي حان موعد تسديدها ، كما أصبحت الاحتكارات المالية الدولية تشترط موافقة الصندوق على جدولة الديون التي قدمتها المصارف الغربية الخاصة ، وصار صندوق النقد الدولي هو الذي يترأس اجتماعات «نادي باريس»[2] حيث يلعب دور الناطق الرسمي باسم الاحتكارات المالية الإمبريالية .

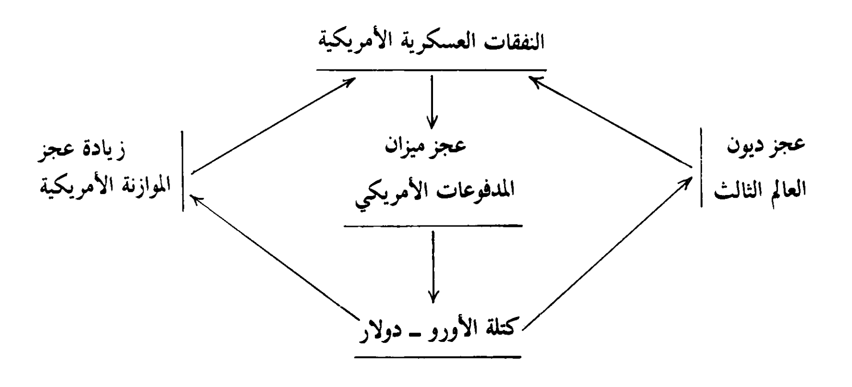
ومع وصول ريغان إلى الحكم في واشنطن ، ازداد التوسع في سياسة رفع أسعار الفائدة بزيادة النفقات العسكرية الأمريكية «مشروع

---

(1) جدولة الديون : وتتم حين تعجز الدولة المقترضة عن دفع أقساط وفوائد ديونها. فتوقع اتفاق قرض جديد يشمل مبلغ القرض القديم وفوائده لكن بمعدل فائدة جديد مرتفع.

(2) نادي باريس : وهي تسمية تطلق على اجتماع المصارف الدائنة مع ممثلي دولة بهدف جدولة ديونها.

حرب النجوم» ، وأصبحت دورة النقد على المستوى الدولي تخضع بأكملها للقرار السياسي الأمريكي بالصيغة التالية :



إن المتغير الاقتصادي الوحيد في هذه الدورة عما سبقها يتمثل في غياب التضخم النقدي ، وهذا لا يعود إلى عدم ارتفاع أسعار السلع المصنعة فعلاً ، و إنما إلى انخفاض تكاليف نَتَاجها ، فمن جهة أولى تَمَّ تخفيض الأجور المدفوعة للعمال في الدول الإمبريالية ، ومن جهة أخرى فإن حكام السعودية قدموا آخر ما لديهم لخدمة الإمبريالية الأمريكية حين قاموا بإشعال حرب الأسعار بالاتفاق مع حكومة مارغريت ثاتشر والاحتكارات النفطية الدولية ، والتي انتهت بالانخفاض الكبير لأسعار النفط ، هذا ما كان عاملاً حاسمًا في تراجع معدلات التضخم في الدول الإمبريالية ، مع تزايد أرباح الرأس مال .

هكذا أنهى أحمد زكي اليماني مهمته بإنقاذ الدولار .

الفصل السادس:

صندوق النقد الدولي والعالم الثالث «2»

بين المجاعة والانتفاضات الشعبية

بالصدفة ! مرةً أخرى ، اكتشف الطبيب (صندوق النقد الدولي) أن تشخيصه لمرض التخلف كان خاطئًا طوال السبعينات . لكن اكتشاف الصندوق جاء بعد حل أزمة الدولار . فطوال سنوات السبعينات كان الطبيب يعتقد أن جرثومة التخلف سببها نقص التغذية برؤوس الأموال . فقدم بسخاء عجيب جرعات من القروض كانت تتزايد مع انتشار سرطان الأورو ـ دولار . لكن وقف انتشار سرطان الأورو ـ دولار ، جعل الطبيب يبذل تشخيصه حول الداء وطريقة معالجته . حيث اكتشف أن الداء يكمن في إنفاق سكان تلك الدول النامية . حيث يعيش السكان بمستوى من الرفاه أعلى من إمكاناتهم . وحدد الصندوق في وصفته السحرية طبيعة الحمية التي يجب على العالم الثالث التقيد بها ليتخلص من داء التخلف : يجب رفع أسعار جميع السلع والخدمات الأساسية من خبز ، ولحم ، وخضار ، وألبسة ، ومساكن . وخدمات تعليمية وصحية ، لأن الإكثار منها يضر

باقتصاديات الدول النامية ، وبالمقابل يجب الإكثار من العطور ، وأجهزة الفيديو ، والسيارات ، وجميع السلع الكمالية ، لأن الإكثار منها هو جوهر الحضارة والتقدم . كما يجب استثمار رؤوس الأموال والمدخرات الوطنية في المصارف الغربية ، وفتح الباب على مصراعيه للشركات المتعددة الجنسيات والاحتكارات الإمبريالية ، ليأخذ العالم الثالث دوره الكامل في بناء حضارة القرن العشرين .

إن هذه الصورة التي تبدو كاريكاتورية للوهلة الأولى ، تعبِّر فعلاً عن الحقيقة ، وهي أحياناً أقل منها . ومن خلالها ينعكس الوجه القبيح للصندوق برغم « الماكياجات » الإمبريالية .

وصفة صندوق النقد الدولي

جميع الدول الإمبريالية والاحتكارات المالية الدولية تشترط لدى انعقاد نادي باريس لمناقشة طلبات الدول النامية بجدولة ديونها ، موافقة تلك الدول على الالتزام بتنفيذ ما يسمى بـ « برنامج صندوق النقد الدولي لتحسين موازين المدفوعات في الدول النامية » . وفي الحقيقة فإن الأمر يتعلق بمجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية التي يعتبرها الصندوق صالحةً لجميع دول العالم الثالث دون استثناء ، وبغض النظر عن الظروف الموضوعية والتاريخية والاجتماعية لكل دولة .

بشكل مختصر ومكثف يمكن تحديد شروط الصندوق باعتماد

الإجراءات التاليـة :

1 ـ إلغاء مختلف أشكال الحمـايـة الجمـركيـة للـمـنتوجات الوطنيـة ، لأنهـا تؤدِّي ـ حسب رأي الصندوق ـ إلى غياب الـمـنـافسة ، وبالتالي انخفاض نَتَاجية العمل في الدول النـاميـة .

2 ـ إلغاء تدخل الدولة في عمليات النَّتاج ، نظرًا لأن الاستثمـارات التي تقوم بهـا الدول ليست مـربحة بالضرورة وبالتالي يجب التخلِّي عنهـا .

3 ـ إعطاء الحريـة الكاملة لدخول رؤوس الأموال الأجنبـيـة إلى الدول النامية، لأنها ـ من وجهة نظر الصندوق ـ تقوم بتمويل الاستثمـارات الجديدة وتؤمِّنُ نقل التكنولوجيا الجديدة إلى الدول النـاميـة .

4 ـ إلغاء دعم جميع أسعار السلع الغذائيـة والـمواد الضروريـة ، لأن سياسة الدعم ـ على حد زعم الصندوق ـ لا تساعد على تنميـة النَّتَاج الـمحلي مـن تلك السلع وهي بالتالي سبب وجود ظاهرة الـمجاعة ونقص التغذيـة ، وتساهم في تدهور موازيـن مدفوعات العالـم الثالـث .

5 ـ تخفيض وضغط النفقات الحكوميـة إلى أقصى حد ممكن ، مثل نفقات التعليم ، وبنـاء الطرق ، والخدمـات الأساسيـة المجانيـة ، حيث يعتبرهـا الصندوق مسؤولة عن وجود التضخم النقدي بمعدلات عاليـة في الدولة النـاميـة .

نقد نموذج الصندوق

قبل الدخول في مناقشة إجراءات الصندوق المقترحة على الدول النامية ، لا بد من الإشارة إلى أن الصندوق لا يهتم بوضع إجراءاته موضع التنفيذ إلا في الدول التي لا تسير في الفلك السياسي الأمريكي أو في حال وجود نهوض جماهيري قوي يهدد نظام التبعية للإمبريالية مثلما هو الحال في تونس والسودان والمغرب ومصر والفلبين وشيلي . . إلخ . وفي أغلب الأحيان يكون اهتمام الصندوق منصبًّا على إزالة آثار مرحلة من الحكم الوطني مثلما هو الأمر في مصر (لإزالة آثار سياسة عبد الناصر الوطنية) .

إن هذه الملاحظة المأخوذة من الواقع مباشرة هي مفتاح فهم نموذج صندوق النقد الدولي ، لأن المشكلة ترتبط في الحقيقة بتأمين الاستغلال الإمبريالي للعالم الثالث ، وتحليل وصفة الصندوق تؤكد هذه الحقيقة ، لأن كلَّ إجراء يطلب الصندوق تنفيذه يتضمن في واقع الأمر جزءًا من تلك الحقيقة :

1 ـ أثر إلغاء الحماية الجمركية في تدمير صناعة العالم الثالث :
إن القطاع الصناعي في الدول النامية هو قطاع حديث العهد ولا يمتلك من القوة ما يكفيه لمجابهة الشركات المتعددة الجنسيات والاحتكارات الإمبريالية ، التي تقوم ، في حال إلغاء الحماية الجمركية ، ببيع منتوجاتها بأسعار تقل عن تكلفتها خلال فترة محددة وفي دولة محددة ، إلى أن تدفع الصناعة الوطنية نحو الإفلاس ، وعندئذ تقوم ببيع تلك

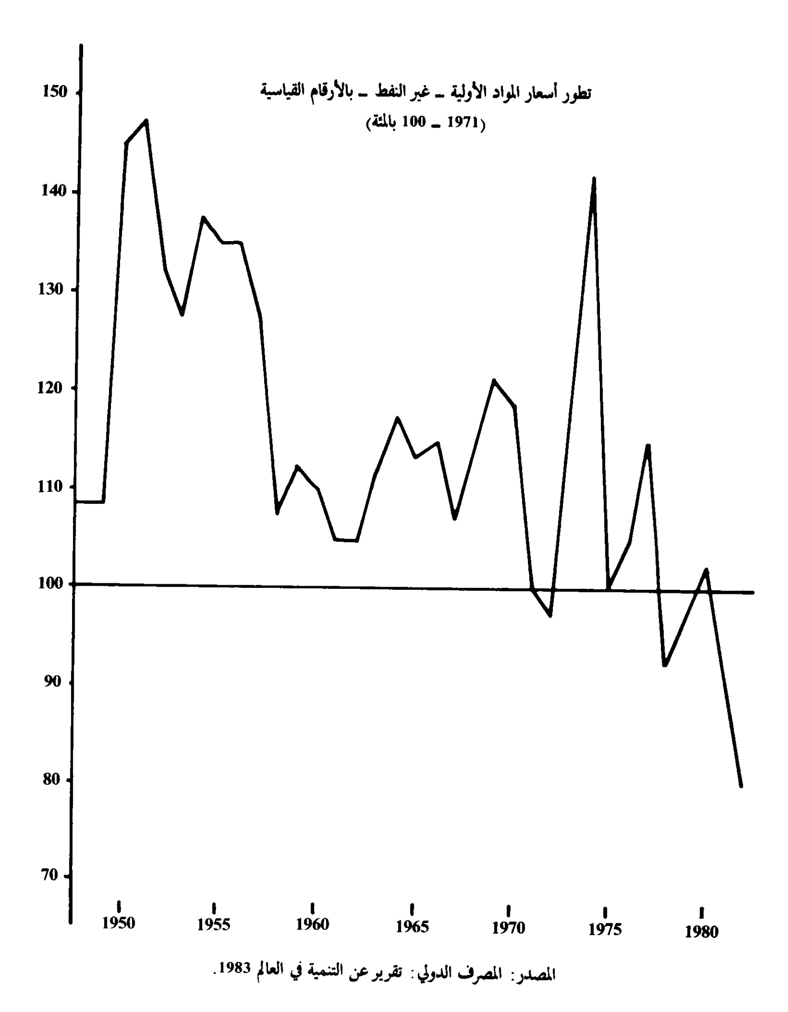
المنتوجات بأسعار احتكارية مرتفعة جدًّا لتعويض خسائرها السابقة . إن ارتباط صندوق النقد الدولي بالاحتكارات الإمبريالية هو ما يدفعه لمحاولة طمس دور الشركات المتعددة الجنسيات وحقيقتها الاستغلالية .

2 ـ إلغاء تدخل الدولة في عمليات النَّتَاج تكريس للتخلف : إن بناء قاعدة صناعية أساسية لا يمكن أن يتم في الدول النامية إلا عن طريق الدولة ، نظرًا لضرورة استثمار كمية هائلة من رؤوس الأموال بدورة[1] طويلة جدًّا تناقض مفهوم الربح الذي يؤلِّف محرك عمل القطاع الخاص . كما إن تأمين الاستقلال الاقتصادي للدول النامية يمر بالضرورة عبر توسيع قاعدتها النَّتَاجية وتنويع نَتَاجها ، وبالتالي يمكن أن توجد حاجة لبناء مشاريع اقتصادية لا تحقق ربحًا مباشرًا (مثل بناء السدود والقُنِيِّ وإصلاح الأراضي . . إلخ) . إن الدولة هي التي تقوم ببناء مثل هذه المشاريع حتى في الدول الرأس مالية نفسها ، كما تقوم الدولة الرأس مالية بتأمين الشركات الخاسرة العاملة في قطاعات تعتبر استراتيجية مثل مجمعات التعدين ومناجم الفحم والحديد والمفاعلات النووية . . إلخ .

3 ـ منح حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية : إن دور رؤوس الأموال الأجنبية في مصر ، وشيلي ، والفلبين ، وتونس ،

---

(1) دورة رأس المال : وهي الفترة الزمنية التي يستعيد فيها المستثمر رأس المال الذي استثمره في المشروع .



المصدر: المصرف الدولي: تقرير عن التنمية في العالم 1983.

والمغرب ، ونيكاراغوا (عهد سوموزا) ، وغيرها من الدول النامية ، تؤكد حقيقة رئيسة تتمثل في أن رأس المال الأجنبي يرفض الدخول في دورة النّتاج وإنما يركز استثماراته في قطاعات التوزيع والخدمات ، أي لبيع البضائع التي تنتجها الدول الإمبريالية . كما أنها

لا تعيد استثمار أرباحها لكنها تحولها إلى المصارف الأجنبية وبذلك فهي تمارس عملية نهب مزدوجة تمنع تحقيق أي تراكم في العالم الثالث وتعوق تنمية قطاعه النّتاجي .

4 ـ تخفيض النفقات الحكومية لتخفيض التضخم : وهذا يفترض أن سبب التضخم في الدول النامية يعود أساساً إلى النفقات الحكومية فيها . هذا ما يناقض الواقع الفعلي، فارتفاع الأسعار في الدول النامية ليس سوى نتيجة لعملية تصدير التضخم من الدول الإمبريالية عبر رفع أسعار السلع المصنعة وتخفيض أسعار المواد الأولية عن طريق الدولار كما رأينا سابقاً . إن تخفيض النفقات الحكومية في دول العالم الثالث التي اتبعت نصائح الصندوق لم يؤد إلى تخفيض معدل التضخم فيها مثل شيلي (معدل التضخم فيها 350 في المئة) ومصر (40 في المئة) وتونس (30 في المئة) وغيرها . ومن جهة أخرى ، فإن تخفيض النفقات الحكومية في الدول النامية يعني وقف تقديم الخدمات الأساسية مثل بناء سكك الحديد وشبكات المياه العذبة والكهرباء والتعليم والجامعات والخدمات الصحية . . إلخ بينما تعاني الدول النامية من نقص كبير فيها بسبب فترة الاستعمار الغربي الطويلة .

5 ـ إلغاء دعم السلع الغذائية والمواد الضرورية : وتظهر هذه الفكرة بوضوح عدم اكتراث صندوق النقد بحاجات سكان العالم الثالث ، وتحليله غير الواقعي للتخلف ، فأولا لا توجد علاقة فعلية بين أسعار هذه السلع و إمكانية الدول النامية على التوسع في نَتَاجها ، نظرًا لأن فترة الاستعمار الطويلة أجبرت سكان العالم الثالث على تغيير

عاداتهم الغذائية التي كانت مبنية على استهلاك المواد التي يمكن أن تنتج محليًّا . أما الآن فقد أصبحت حاجات الدول النامية من الأغذية مفصولة عن قدرته على نَتَاجها. ورفع سعر القمح في مصر وتونس على سبيل المثال لن يؤدِّيَ إلى زيادة نَتَاجه فيها ، نظرًا لعدم توفر الشروط الطبيعية اللازمة لنَتَاجه ، وهذا ينسحب على أغلب الدول النامية .

وثانيًا ، فإن تأمين نَتَاج داخلي كبير من هذه المواد دفعةً واحدة مستحيل تمامًا ، بسبب حاجتها إلى استثمارات هائلة وطويلة المدى (إصلاح الأراضي ، مشاريع الري ، بناء شبكة الطرق ومستودعات التخزين . . إلخ) وهذا ما يمنع صندوق النقد من تحقيقه .

ثالثاً ، فإن الدول الإمبريالية التي تعاني من وجود فائض في نَتَاج الأغذية تبيعه بأسعار تقل كثيرًا عن تكلفته الحقيقية بسبب صراعها بين بعضها ، وبالتالي فإن تحرير أسعار السلع الضرورية و إلغاء الحماية الجمركية يعني إفلاس مزارعي العالم الثالث ، وزيادة نقص التغذية والمجاعة ومساعدة زحف الصحراء نحو المناطق الخصبة .

الدول النامية من المجاعة إلى الانتفاضات الشعبية

على عكس ادعاءات صندوق النقد الدولي ، فإن إلغاء دعم أسعار السلع الأساسية سيدفع شعوب العالم الثالث إلى مجاعات شاملة ، يفقد فيها السكان حتى قدرتهم على العمل . كما أن مواطني الدول النامية يعانون من نقص التغذية ومن انخفاض دخولهم ، وبالتالي فإن أي ارتفاع

في أسعار المواد الغذائية سيؤدِّي إلى حدوث انتفاضات شعبية هائلة مثلما حدث في مصر ، وتونس ، والسودان ، والمغرب ، ومؤخرًا في البرازيل ، وشيلي ، والنتائج الاقتصادية لهذه الانتفاضات شديدة الأهمية ، فمن جهة أولى يكون حجم الخسائر المباشرة لهذه الانتفاضات (مثل تعطيل العمل وقمع المتظاهرين ، وما يرافق ذلك من تدمير للمنشآت العامة) أعلى بكثير من الوفر الوهمي الذي يريد صندوق النقد تحقيقه في هذه الدول . ومن جهة أخرى فإن التوتر السياسي الذي يصاحب تلك الانتفاضات لا يسمح بتحقيق وتأمين الاستقرار اللازم والضروري لتشجيع الاستثمارات الداخلية ، لكنه على العكس يؤدِّي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية نحو الدول الإمبريالية . وفي الحقيقة فإن هذه النتيجة هي واحدة من النتائج التي يتوخى صندوق النقد الدولي حدوثها .

برغم جميع النتائج السلبية الملموسة التي ظهرت من تطبيق سياسة صندوق النقد في عدد من الدول النامية ـ خصوصًا العربية ـ مثل : مصر، وتونس، والسودان، والمغرب، فإن الصندوق ازداد إصرارًا على إجبار تلك الدول في اعتمادها . وهذا يدل في الواقع على أن الصندوق يريد التوصل إلى تلك النتائج ، ويريد خلق مشكلات اجتماعية تدفع بعض نظم العالم الثالث ـ خصوصًا في المناطق الاستراتيجية ـ إلى زيادة قمع مواطنيها ، وفصل مصالح السكان نهائيًّا عن مصالح حكامهم ، كي تجبر هؤلاء الحكام على اللجوء أكثر فأكثر إلى أحضان الإمبريالية لحمايتهم من نقمة مواطنيهم .

هكذا تكتمل الحلقة بين الحكومات العميلة للإمبريالية وصندوق النقد الدولي والشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات ومصالح الدول الإمبريالية ، وهكذا تظهر أطروحات الصندوق التي تحاول الابتعاد ـ في مفرداتها ـ عن التعابير السياسية ، والالتزام بمفردات تقنية بحتة ، على وجهها الحقيقي ، لأن الأمر لم يكن سوى عملية « ماكياج » لتغطية الدور السياسي الأساسي للصندوق ، كأداة في يد الإمبريالية لنهب العالم الثالث ، وتكريس التخلف ونظام التبعية ، أي بناء الاستعمار الجديد حجرة فوق أخرى .

الفصل السابع :

فشل محاولات الخروج من الأزمة

- من مؤتـمر واشنطن إلى مؤتـمر جامايكا
وفشل محاولات تهميش الذهب.
- حدود النظام النقدي لدول الكوميكون.
- مأزق نظام النقد الدولي.

كمـا رأيـنـا ، فمنذ مطلع القرن العشريـن حتى الآن مـايزال الاقتصاد العالـمي يبحث عن نظام نقدي دولي قادر على الصمود في وجه أزمـات الاقتصاد الرأس مـالي ، ولكن الفشل الـمتكرر إن دل على شيء فهو يدل على أن التنـاقض بـيـن مصلحة الإمبريـاليـة القائـمـة على ميزان القوى العسكري السيـاسي مع حاجة الاقتصاد العالـمي هو تنـاقض رئيس ، يخلق أزمـة دائـمـة ، وأن وجود ميزان القوى الراجح لـمصلحة الإمبريـاليـة يـؤلِّف عاملاً أساسيًّا في فشل جميع محاولات بنـاء نظام نقدي دولي ثابت ومستقر .

مـن مـؤتـمـر واشـنـطـن إلـى مـؤتـمـر جـامـايـكـا

بعد إعلان ريتشارد نـيكسون وقف العمل بنظام النقد الدولي عام 1971 ، ولـمحاولة الحد من آثار القرار الأمـريكي ، عقدت مجموعة

الدول العشر الغنية اجتماعًا في واشنطن يوم السبت 18 من شهر كانون « ديسمبر » 1971 ، وإثر الاجتماع وقع زعماء الدول الإمبريالية اتفاقًا بخصوص نظام النقد الدولي ، أصبح يُعرَفُ باسم اتفاق واشنطن .

ونصت اتفاقات واشنطن على اعتماد نظام « الثعبان النقدي » الذي يقوم على تثبيت أسعار العملات تجاه بعضها ، وتلتزم المصارف المركزية بالتدخل في الأسواق المالية دفاعًا عن أسعار صرف عملاتها . وبينما كان نظام بريتون وودز يسمح بتقلبات لسعر الصرف تصل إلى نسبة تتراوح بين ناقص وزائد واحد في المئة من السعر المحدد ، فإن اتفاق واشنطن رفع هذا الهامش إلى نسبة تتراوح بين ناقص وزائد 2.25 في المئة بالنسبة للدولار ، أي أن فارق سعر صرف عملة عن الدولار يمكن أن يصل إلى 9 في المئة في نفس اليوم ، وغاب عن نص الاتفاق أي ذكر لدور الذهب في تحديد أسعار صرف العملات .

لكن ، منذ شهر الصيف « يونيو » 1972 ظهر عجز اتفاق واشنطن عن الصمود لأنه لم يعالج جوهر المشكلة وإنما هرب من حلها نحو الأمام . فظهرت المضاربات في البداية على الاسترليني ، وعجزت الحكومة البريطانية عن دفع ديونها لصندوق النقد الدولي ـ الذي لم يفرض عليها برنامجه المشؤوم ـ وأعلنت تعويم سعر صرف الجنيه الاسترليني في الأسواق الدولية ، والخروج من الثعبان النقدي[1] . وفي

---

(1) إن الرسم البياني لحركة أسعار العملات مع هامش تقلباتها يشبه حركة الثعبان . من هنا جاءت تسمية الثعبان النقدي .

مطلع عام 1973 وأمام زيادة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي عادت المضاربات على الدولار في الأسواق المالية الدولية ، فاضطرت الحكومة الأمريكية لتخفيض سعر صرف الدولار بنسبة 10 في المئة ، وأعلنت انسحابها من الثعبان النقدي ، ثم تبعتها اليابان . فيما كوَّنت دول السوق الأوروبية ثعبانها النقدي الخاص بها . ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن ماتزال أسعار صرف الدولار والاسترليني والين الياباني تتحدد بتعويمها في أسواق النقد الدولية . هذا ما يسمى بنظام أسعار الصرف العائمة ، وهو في الحقيقة ليس سوى تعبير عن الفوضى النقدية الشاملة وغياب أي نظام نقدي دولي .

لقد جاء الموقف الأمريكي ليؤكد مرة أخرى أن الإمبريالية الأمريكية تعتبر نفسها فوق القانون الدولي لكي تحدد قواعده حسب مصلحتها . وظهرت العنجهية الأمريكية بأقصى أشكالها وقاحةً في أثناء انعقاد الاجتماع السنوي لصندوق النقد والمصرف الدوليين في نيروبي صيف عام 1973 ، حيث مثل الوفد الأمريكي جورج شولتز الذي كان وزيرًا للخزانة قبل أن يصبح وزير للخارجية الأمريكية . ووجه شولتز مسبات علنية لممثل مجموعة العشرين المنبثقة عن الدول النامية واتهمه شولتز بالكذب والتزوير . وعندما طالب الهولندي ويتفين الذي كان مديرًا للصندوق في ذلك الوقت ، وزارة الخزانة الأمريكية ومصرف الاحتياط الفدرالي بدعم الدولار ووضع برنامج حقيقي للقضاء على عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ، هاجمه شولتز بعنف شديد ووضع الفيتو الأمريكي أمام إعادة انتخابه ، لأن خطأه كان

قاتلاً مثل خطإ بيير بول شويلتزر ، حين سمح لنفسه بتوجيه نصائح للإدارة الأمريكية .

وأخطر من هذا فإن شولتز أعلن في خطابه أمام المؤتمر ، أن زيادة كبيرة ستطرأ على الطلب على الدولار وستؤدِّي إلى ارتفاع سعر صرفه مع نهاية عام 1973 ومطلع عام 1974 دون أن يقدم تفسيرات لذلك . فهل كان يدري باقتراب حرب أكتوبر ونهايتها الساداتية ، والصدمة النفطية الأولى والرفض السعودي لفصل سعر النفط عن الدولار ، وظهور البترو ـ دولار ؟

اتفاقات جامايكا ومحاولات تهميش الذهب

لقد كان اجتماع نيروبي نقطة تحول في مواقف الدول النامية من نظام النقد الدولي وألّفت مجموعة أل 77 دولة نامية فريقًا للعمل يضع مخططًا لبناء نظام نقدي ثابت يقوم على ربط أسعار صرف العملات بأسعار المواد الأولية والمصنعة . لكن موقف حكام السعودية أحبط تلك المحاولة كما رأينا فيما أصبحت نيات الإمبريالية الأمريكية واضحةً تمامًا في تحويل الدولار إلى عملة دولية وحيدة .

وهكذا قبل الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في جامايكا عام 1976 كانت مجموعة الدول الإمبريالية قد اتفقت سابقًا على إجهاض مشروع الدول النامية ، وقررت فصل أسعار صرف عملاتها عن الذهب ، واستطاعت فرض وجهة نظرها بمساعدة بعض الحكومات

العميلة لها من الدول النامية ، حيث اُتُّخِذَ قرار بأغلبية 85 في المئة من الأصوات ، وينص على قيام الصندوق ببيع موجوداته من الذهب للدول الأعضاء بسعر 35 وحدة من حقوق السحب الخاصة مقابل أونصة الذهب أي ما يعادل 38 دولارًا ، علمًا بأن قيمته الحقيقية كانت أضعاف تلك القيمة ، هذا على أن لا يحق لأية دولة شراء كمية من الذهب تزيد على حصة مساهمتها في رأس مال الصندوق ، وبما أن أغلب الدول النامية كانت قد اقترضت من الصندوق ما يزيد على حصتها فلم يكن لها الحق في شراء السبائك الذهبية التي تَمَّ بيعها للدول الإمبريالية بأسعار تقل كثيرًا عن قيمتها الحقيقية .

ولكي تكافيء الدول الإمبريالية عملاءها الذين أدلوا بأصواتهم لمصلحتها ، فقد اُتُّخِذَ قرار آخر بتقديم المبالغ الناتجة عن بيع الذهب كقروض للدول النامية المؤهلة للحصول على تلك القروض دون تحديد معيار لتلك المؤهلات .

ومن جهة أخرى نصت اتفاقات جامايكا على التوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة لتلعب دور عملة احتياطية دولية ، ولتحقيق هذا الهدف تَمَّ توقيع اتفاق مبدئي على تكوين حساب خاص لدى صندوق النقد يسمى « حساب الاستبدال »[1] لتوضع به الاحتياطات الدولية بحقوق السحب الخاصة . لكن الإمبريالية الأمريكية ماتزال

---

(1) **حساب الاستبدال : سمي كذلك للإشارة إلى استبدال الذهب بحقوق السحب الخاصة لتلعب دور النقد الاحتياطي عوضًا عن الذهب .**

ترفض حتى الآن مناقشة الأنظمة الأساسية لتحديد طريقة عمل حساب الاستبدال ، فكل ما بقي من نظام النقد الدولي هو فقط الفيتو الأمريكي الذي يسبب الفوضى النقدية الحالية .

لقد كان اتفاق جامايكا محاولة لتهميش دور الذهب على الصعيد النقدي ، وتكريسًا للدولار واعترافًا رسميًّا بكونه العملة الدولية الوحيدة ، وقطع الطريق أمام جميع محاولات إصلاح نظام النقد الدولي . ومرةً أخرى يكمن فشل محاولة تهميش دور الذهب في التناقض بين مصلحة الإمبريالية التي تريد فرضها عن طريق ميزان القوى العسكري السياسي وبين حاجة الاقتصاد العالمي لوجود نقد احتياطي قائم على أساس موضوعي قادر على لعب دوره كمعيار للقيمة ، وبرغم كل مشكلات الذهب في لعب هذا الدور ، فهو يبقى الصيغة الوحيدة الموجودة على أرض الواقع لتأمين هذه الحاجة ، وهذا هو سبب تعلق المتعاملين في الأسواق المالية الدولية بالذهب كعملة احتياطية ، حيث تحول إلى قيمة ـ ملجأ أمام احتمال حدوث أية أزمة اقتصادية أو نقدية متوقعة .

النظام النقدي لدول الكوميكون

كان الاتحاد السوفياتي قد رفض عام 1944 م توقيع اتفاقات بريتون وودز ، كما رفض عضوية صندوق النقد الدولي . ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتكوين كتلة الدول الاشتراكية ، رفضت جميع

الدول الاشتراكية توقيع تلك الاتفاقيات أو قبول عضوية الصندوق باستثناء رومانيا ، أما بولونيا فكانت حكومتها قبل الثورة الاشتراكية قد دخلت إلى الصندوق ، فحافظت الحكومة الاشتراكية الجديدة على صفة عضو مراقب .

وأمام موقف الإمبريالية الأمريكية التي رفضت تقديم أية مساعدات لإعادة بناء الدول الاشتراكية التي دمرتها الحرب (كان مشروع مارشال الأمريكي لتقديم المساعدات محصورًا على دول أوروبا الغربية) قامت الدول الاشتراكية بتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون المتبادل في المجال الاقتصادي . وبناءً على اقتراح وزير الخارجية السوفياتي في ذلك الوقت مولوتوف تمت عملية تنسيق تلك الاتفاقات ، و إعلان تأسيس مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل ، والذي أصبح معروفًا باسم « الكوميكون » ، في شهر أين النار « يناير » 1949 ، وفي البداية كان يضم : بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، بولونيا . الاتحاد السوفياتي ، المجر ، ورومانيا . ثم اتسعت عضوية المنظمة في شهر الطير « ابريل » 1949 لتشمل ألبانيا ، وفي شهر الفاتح « سبتمبر » 1950 ألمانيا الشرقية ، وفي شهر الصيف « يونيو » 1962 جمهورية منغوليا الشعبية . وهناك عدد آخر من الدول الاشتراكية التي ترتبط مع الكوميكون باتفاقات خاصة مثل : كوبا ، وأنغولا ، وغيرهما .

حتى عام 1962 م لم يحدد الكوميكون أي نظام نقدي لتأمين مدفوعات التجارة بين الدول الأعضاء فيه ، والتي كانت تتم اعتمادًا على

اتفاقيات ثنائية مشتركة لتبادل كميات من البضائع دون استخدام النقود ،وهذا ما يسمى باتفاقات المدفوعات . وفي شهر التمور « أكتوبر » 1963 تَمَّ تأسيس المصرف الدولي للتعاون الاقتصادي بناء على قرار اللجنة التنفيذية للكوميكون .

الروبل القابل للتحويل

برغم أن المصرف المركزي السوفياتي حافظ على تحديد سعر الروبل السوفياتي بوزن من الذهب . فإن النظام الاشتراكي كان قد قطع العلاقة نهائيًّا بين النقود والذهب منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية . وتكررت هذه القطيعة بالنسبة لعملات جميع الدول الاشتراكية . ومازال جميع الدول الاشتراكية ترفض تحديد أسعار صرف العملات بالنسبة لبعضها . ولذلك فهي تمنع استخدام عملتها خارج حدود كلِّ دولة اشتراكية . وكانت التجارة بين دول الكوميكون حتى عام 1950 تتمُّ اعتمادًا على تسعير البضائع بالدولار . ثم انتهت هذه الصيغة لتترك المجال أمام اتفاقات المدفوعات الثنائية كشكل وحيد لتسديد المدفوعات التجارية بين الدول الأعضاء في الكوميكون . وتتحدد اتفاقات المدفوعات بشكل سنوي بناءً على اتفاق دولتين من المنظمة يقضي بتحديد كميات من سلع محددة تنتجها الدولة الأولى لمبادلتها بما يعادل قيمتها من سلع تنتجها الدولة الأخرى . ويتمُّ تحديد القيمة على أساس الاتفاق المشترك الذي يأخذ بعين الاعتبار كمية العمل

المبذول في نَتَاج كلِّ سلعة . إضافة إلى قيمة المواد الأولية التي تحتويها ، وهذا يتحدد بشكل عام اعتماداً على أسعار المواد الأولية في السوق الدولية . إن نظام اتفاقات المدفوعات قد ساعد الدول الاشتراكية على تحديث بنيتها النّتاجية ، و إقامة نظام لتقسيم العمل فيما بينها يقوم على الحاجة الاقتصادية والمنفعة المتبادلة وقدرة كلِّ دولة على التخصص في نَتَاج سلع محددة .

لكن النمو الاقتصادي السريع الناتج عن النظام الاشتراكي ، جعل اتفاقات المدفوعات عاجزة عن مواكبة تطور التجارة الخارجية بين الدول الاشتراكية التي أصبحت تحتاج إلى وسيلة مدفوعات أكثر مرونة . اعتماداً على هذا تَمَّ إنشاء المصرف الدولي للتعاون الاقتصادي الذي يصدر عملة للمبادلات الخارجية هي الروبل القابل للتحويل[1] . ويقوم بعملية مقاصة جماعية بين الدول الأعضاء التي تمتلك جميعها أرصدة لدى المصرف . ولتفادي إمكانية تكديس رؤوس الأموال وتحقيق نمو اقتصادي لدولة على حساب غيرها . فإن المصرف الدولي للتعاون الاقتصادي لا يسمح بتحويل رصيد موجب لميزان مدفوعات إحدى الدول لتسديد رصيدها السالب مع دولة أخرى . إلا في حال وجود اتفاق ثلاثي بين الدول المعنية . ولهذا فإن وجود رصيد إيجابي لميزان المدفوعات لدى المصرف الدولي للتعاون الاقتصادي يسمح بالدرجة الأولى للدولة ـ صاحبة ذلك الرصيد ـ بشراء سلع من

---

(1) وهو عملة وهمية ورقية لتحديد أرصدة موازين المدفوعات .

الدولة ذات الميزان السالب بقيمة الرصيد . وهذا ما يؤمّن تطورًا متوازنًا لاقتصاديات جميع الدول الأعضاء .

مشكلة النظام النقدي للكوميكون

إن المشكلة الرئيسة التي يعاني منها نظام الكوميكون النقدي تكمن في تحديد قيمة المواد الأولية غير الزراعية . وغياب أي معيار موضوعي لتحديد تلك القيمة . فبينما يستخدم معيار موضوعي لتحديد قيمة السلع المصنعة يتمثل في كمية العمل المبذول في نَتَاجها . فإن المواد الأولية المعدنية والطاقة تتحدد قيمتها بأسعارها في الأسواق الرأس مالية الدولية . وهذا ما جعل دول المنظمة تتعرض لآثار الصدمات النفطية . إن وجود معيارين متناقضين للقيمة ، واحد موضوعي (كمية العمل المبذول) والآخر ذاتي (سعر المواد الأولية في السوق الرأس مالية) يخلق ارتباكات في المبادلات التجارية بين دول الكوميكون . لهذا السبب فقد تمت المحافظة على اتفاقات المدفوعات كصيغة رئيسة لتسديد المدفوعات الخارجية . بينما لا تؤلِّف المدفوعات بالروبل القابل للتحويل أكثر من 4 في المئة من إجمالي مدفوعات التجارة بين الدول الأعضاء .

ومن طرف آخر فإن نمو المبادلات التجارية للدول الاشتراكية مع العالم الرأس مالي قد دفع بعض حكومات الدول الاشتراكية (رومانيا على الأخص) للتخلي عن كمية العمل المبذول كمعيار

لقيمة سلعها في أثناء مناقشات اتفاقيات المدفوعات الثنائية . واستبدالها بسعر البضائع السائد في السوق الرأس مالية . هذا ما دفع رومانيا للابتعاد عن المنظمة وهو سبب تصاعد الأزمة الاقتصادية فيها .

حدود النظام النقدي لدول الكوميكون

برغم المكاسب الكبيرة التي يحققها نظام اتفاقيات المدفوعات . وبرغم المشكلات التي يتجنب الوقوع فيها (التضخم النقدي خصوصًا) . فإن النظام النقدي للكوميكون يبدو عاجزًا عن الامتداد خارج حدود الدول الاشتراكية وذلك لسببين رئيسين :

1 ـ إن تنفيذ وتطبيق نظام اتفاقيات المدفوعات يحتاج قبل كل شيء إلى وجود أنظمة اشتراكية في الدول التي تريد اعتماده . لأنه يقوم على أساس الملكية الاشتراكية لوسائل النّتاج وللتجارة الخارجية المتمثلة في ملكية الدولة . هذا ما جعل ذلك النظام النقدي محصورًا في الدول الاشتراكية أو السائرة في طريق الاشتراكية .

2 ـ إن تحديد قيمة المواد الأولية اعتمادًا على أسعار السوق الرأس مالية . لم يساعد الدول النامية ذات المصلحة الحقيقية باعتماد نظام اتفاقيات المدفوعات . في الدخول إلى منظمة الكوميكون . نظرًا للانخفاض المستمر في أسعار المواد الأولية في السوق الرأس مالية . ولكن من جهة أخرى فإن تحديد قيمة المواد

الأولية الزراعية بكمية العمل المبذولة في نَتَاجها أدَّى إلى توسيع التعاون بين عدد متزايد من الدول النامية مع الدول الاشتراكية . لأن وجود معيار موضوعيٍّ لتحديد قيمة تلك المواد ، يسمح للدول النامية بتجاوز السوق الرأس مالية التي تتحكم بها الاحتكارات الإمبريالية الكبرى .

النظام النقدي الأوروبي

منذ سقوط نظام بريتون وودز عام 1971 حاولت دول السوق الأوروبية المشتركة الخروج من حالة الفوضى النقدية التي أرادها الأمريكيون . ومن هنا جاءت ضغوطهم على الإدارة الأمريكية التي تمثلت بتوقيع اتفاق واشنطن و إقامة نظام الثعبان النقدي ، كما ورد سابقًا . لكن انهيار ذلك النظام عام 1973 بسبب تخفيض قيمة الاسترليني والدولار ، دفع دول السوق الأوروبية المشتركة ـ باستثناء بريطانيا ـ للحفاظ على أسعار صرف ثابتة لعملاتها لتسهيل مبادلاتها التجارية ، لذلك فقد حافظت على نظام الثعبان النقدي ، وأدخلت عليه بعض التعديلات أهمها صلاحية وزراء الاقتصاد والمال في الدول المعنية بإجراء تعديلات في أسعار الصرف الثابتة في حال وجود عجز لدى أحد المصارف المركزية في الدفاع عن سعر صرف عملته لمواجهة بقية العملات ، لكن أي تعديل في سعر صرف إحدى العملات يؤدِّي إلى تخفيض قيمتها أو رفع أسعار صرف بقية

العملات . ينعكس بوجود قيم مقاصة[1] سلبية تعكس على منتوجات الدولة التي خفضت قيمة نقدها ولا تزول قيم المقاصة السلبية إلا بإجماع الدول الأعضاء .

مأزق نظام النقد الأوروبي

بشكل دوري ، مايزال نظام النقد الأوروبي يتعرض لهزات عنيفة يمكن لها تدميره في أية لحظة . كما أنه كان عاجزًا في الواقع عن تثبيت أسعار صرف العملات الأوروبية إلا في المدى القصير ، حيث يتم تعديل أسعار صرف العملات بشكل شبه سنوي . وتكمن أزمة الثعبان النقدي الأوروبي في ثلاث نقاط رئيسة :

1 ـ في تخليه عن الذهب فإن نظام النقد الأوروبي بقي دون أي معيار موضوعي لتحديد سعر صرف العملات . هذا ما يؤدّي إلى وجود تضخم نقدي دائم لدى بعض الدول وبالتالي حدوث مضاربات عنيفة على أسعار الصرف في الأسواق المالية ، والتي تنتهي دائمًا بتعديل أسعار الصرف .

2 ـ على نقيض نظام بريتون وودز وميثاق صندوق النقد الدولي الذي

---

(1) قيم المقاصة MONTANTS COMPENSATOIRS : وهي عبارة عن ضريبة غير مباشرة تدفعها الدول التي تطلب تخفيض سعر صرف عملاتها لمصلحة الدول التي ترفع قيمة عملتها . وتكون على شكل فارق في أسعار المواد الزراعية للدولتين .

يعطي حق الفيتو للولايات المتحدة . فإن نظام النقد الأوروبي ينص على ضرورة إجماع جميع الدول الأعضاء لاعتماد القرارات . وهذا ما يؤدِّي إلى شلل النظام و إمكانات تطويره . كما يسمح للاعتبارات السياسية بلعب دور شديد الأهمية . مما منع تكوين سلطة نقدية مستقلة تؤمِّنُ حسنَ سير النظام باستقلال عن المصالح السياسية لكل دولة .

3 ـ محدودية عمل الثعبان النقدي على الدول الأعضاء برغم وجود علاقات تجارية واسعة مع بقية دول العالم التي تعتمد تعويم أسعار صرف عملاتها مثل : الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا ـ التي بقيت خارج النظام النقدي الأوروبي برغم عضويتها في السوق المشتركة ـ وبسبب أزمات الدولار والاسترليني الدائمة . فإن المضاربات في أسواق المال الدولية تنعكس بزيادة طلب بعض العملات الأوروبية ـ خصوصًا المارك الألماني والفلورين الهولندي ـ مما يؤدِّي إلى رفع أسعار صرفها تجاه بقية عملات الثعبان الضعيفة : « الفرنك الفرنسي . والدراخما اليونانية . والليرة الإيطالية » .

هكذا لم يتمكن الثعبان النقدي الأوروبي من الخروج من مأزق نظام بريتون وودز فيما يخص البحث عن معيار موضوعي لقيمة النقود . ولا فيما يتعلق بتدخل ميزان القوى السياسي في تحديد دور النقود الاقتصادي . ولا فيما يخص هيمنة الدولار وقدرة الولايات المتحدة على فرض هيمنتها وتصدير أزماتها النقدية والاقتصادية .

وأخيرًا فإن النظام النقدي الأوروبي لم يتمكن من وضع نقد دولي مستقل لتأمين ثبات قيم المدفوعات الدولية .

خاتمة:

صندوق النقد الدولي والأزمة العالمية الراهنة

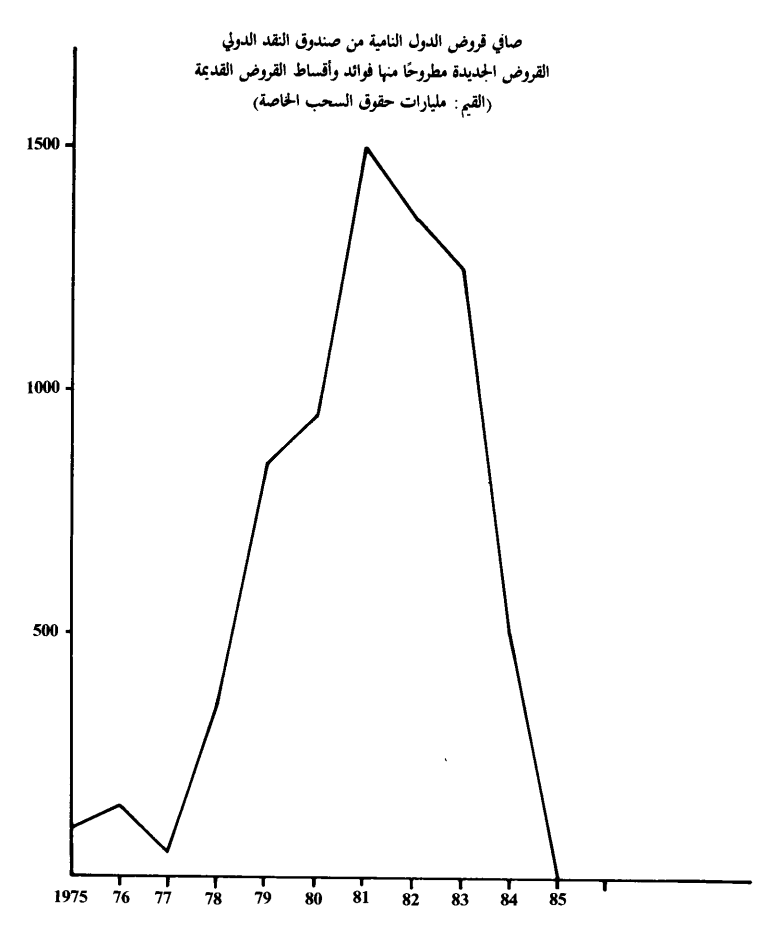


صندوق النقد الدولي
والأزمة العالمية الراهنة.

برغم وجود أسباب عديدة للأزمة العالمية الراهنة ، فإن منبع الأزمة وجوهرها كان بالدرجة الأولى نتيجة عجز نظام بريتون وودز عن تجاوز مصلحة الإمبريالية الأمريكية ومحاولات تحقيق أهدافها العدوانية . وقد ظهرت بداية مؤشرات الأزمة الاقتصادية منذ منتصف الستينات بعجز ميزان المدفوعات الأمريكي كما رأينا . وفي الواقع ماتزال الأزمة نفسها مستمرة حتى الآن بتصاعد مستمر ، برغم مرورها بثلاث فترات من الهدوء النسبي . أولها كان أثر الصدمة النفطية **الأولى** واستمرت حتى منتصف عام 1976 م . **والثانية** جاءت نتيجة الصدمة النفطية الثانية واستمرت حتى عام 1981 . **والثالثة** جاءت بعد انهيار أسعار النفط (ما يجوز تسميته بالصدمة النفطية الثالثة) وماتزال حتى الآن .

إن مراحل الانتعاش والهدوء النسبي لم تكن في الحقيقة سوى هروب من الأزمة نحو الأمام . على حساب تفكيك عدد من نوابض امتصاص الصدمات على حد تعبير الاقتصادي الأمريكي الكبير « ليونتييف صاحب جدول المدخلات والمخرجات الشهير في

الحسابات القومية والدولية » . ولم تكن جميع الانتعاشات نتيجة عمل آليات اقتصادية . وإنما نتيجة عدد من القرارات السياسية التي اتخذتها الإمبريالية الأمريكية لتنفذها أدواتها (صندوق النقد



المصدر: RAMSES, COMPETITIONS ET AFFRONTEMENTS 1986.

الدولي وحكام السعودية) ضاربة بذلك مصالح جميع دول العالم عرض الحائط .

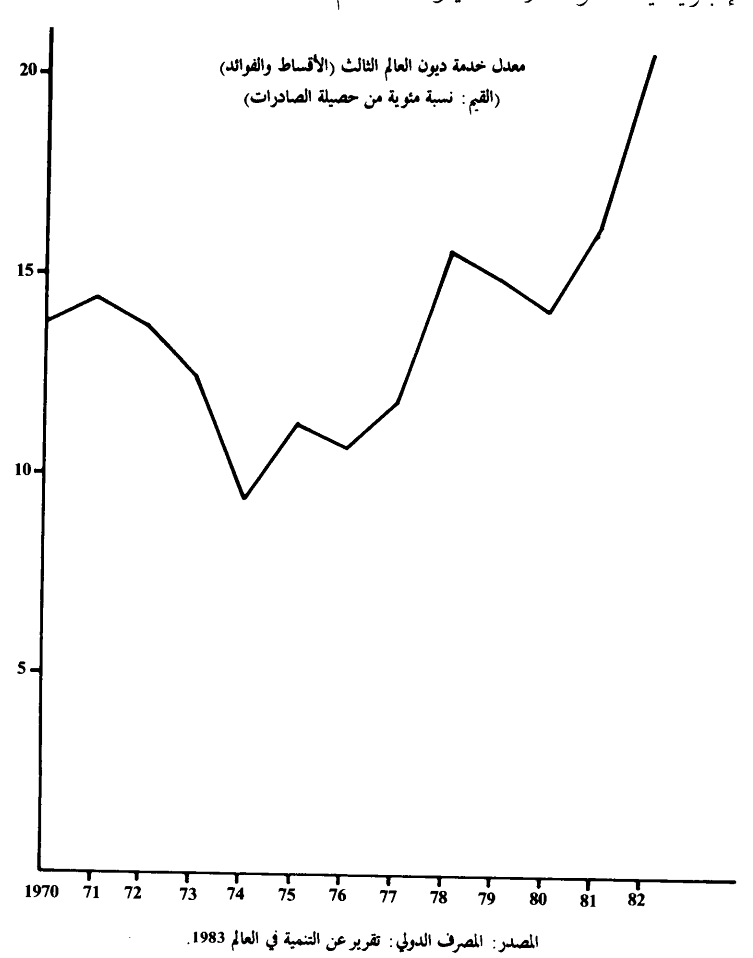
إن الأزمة العالمية التي كانت في البداية أزمة للإمبريالية الأمريكية وللآليات الاقتصادية والسياسية الرأس مالية . تحولت لتصبح مرة أخرى أزمةً نقديةً ومالية . لكن على الصعيد الدولي . و إذا نظرنا ثانية إلى دورة النقد على المستوى الدولي (صفحة 83) فسنرى بوضوح أن الانتعاش الاقتصادي الحالي في الدول الإمبريالية هو انتعاش مفتعل ومؤقت وعاجز عن الاستمرار . بل على العكس من ادعاءات الاقتصاديين الرأس ماليين فإن حدة الأزمة تتزايد يومًا بعد آخر . لأن الآلية السياسية القائمة حاليًّا للهروب من الأزمة تعتمد على زيادة الديون الدولية . فمن جهة أولى هناك ديون العالم الثالث . ومن الجهة الأخرى توجد ديون الحكومة الأمريكية التي أصبحت لوحدها تزيد على مجموع ديون بقية دول العالم مجتمعة . وهنا تظهر حدود الانتعاش الاقتصادي الحالي .

ديون العالم الثالث

أصبحت ديون العالم الثالث تتجاوز الألف مليار دولار . ويومًا بعد آخر تتزايد كتلة ديون الدول النامية . وهذا يؤلِّف مفارقة كبيرة مع الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول المدينة لتسديد ديونها . فنتيجة الاحتيال الإمبريالي برفع معدلات الفائدة . أصبحت مدخرات العالم الثالث لا تكفي لتسديد فوائد القروض التي صارت تتجاوز ما نسبته 606 في المئة من حصيلة صادرات بعض الدول النامية . وبالتالي فإن

الدول النامية تطلب دائمًا جدولة ديونها السابقة بما فيها الفوائد المتراكمة مما يجعل كتلة الديون تتضخم مثل كرة الثلج .

لكن شروط صندوق النقد الدولي والاحتكارات المالية الإمبريالية تحوّل أزمة ديون العالم الثالث إلى أزمة اجتماعية



المصدر: المصرف الدولي: تقرير عن التنمية في العالم 1983.

وسياسية تتمثل في نمو المجاعات ونقص التغذية وتزايد الانتفاضات الجماهيرية والشعبية . ومعها تزايد قمع الأنظمة الموالية للإمبريالية مثلما حدث في مصر وتونس والمغرب والسودان والبرازيل وغيرها . والتي أدت إلى سقوط عدد من هذه الأنظمة مثلما حدث في الأرجنتين ونيكاراغوا ونظام النميري . . إلخ .

هكذا أصبح العالم الثالث داخل أزمة هو عاجز عن حلها أو عن الاستمرار في تحمل نتائجها . أمام هذه الحلقة المفرغة التي يدور فيها العالم الثالث . لا يوجد سوى حل وحيد يتمثل في رفض تسديد تلك الديون التي لم تكن سوى نهب إمبريالي مفضوح . لكن هذا الحل يصطدم بمشكلة احتمال حدوث تدخل إمبريالي عسكري مباشر مثلما يحدث في أمريكا اللاتينية والوسطى (تدخل أمريكي) أو في أفريقيا (تدخل أمريكي - فرنسي - بريطاني) . لتجاوز هذه العقبة لا بد من وجود تضامن « عالمثالثي » كامل وشامل على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية . هنا تأتي ضرورة سقوط الأنظمة العميلة للإمبريالية في العالم الثالث .

عجز الموازنة الحكومية الأمريكية

كما رأينا سابقاً فإن الإمبريالية الأمريكية اعتمدت منذ عام 1979 على سياسة رفع أسعار الفائدة عن طريق زيادة عجز الموازنة الحكومية الأمريكية لإنقاذ الدولار . هكذا أصبحت الديون الخارجية للولايات المتحدة تفوق ثلاثة آلاف مليار دولار ، وفي الواقع فإن واشنطن تمتص أغلب مدخرات العالم لتحولها إلى جيوب احتكاراتها

وشركاتها المتعددة الجنسيات (هذا ما يفسر ارتفاع الأسهم الكبير في بورصة نيويورك) . لكن قدرة العالم على إقراض الحكومة الأمريكية محدودة خصوصًا وأن موعد تسديد القروض الأمريكية قد حان . وأصبحت القروض الأمريكية الجديدة لا تكفي لتسديد الفوائد



المصدر: RAMSES, COMPETITIONS ET AFFRONTEMENTS 1986.

والأقساط المستحقة عن القروض السابقة . ومن ناحية أخرى فإن معدلات الفائدة المرتفعة أصبحت تنعكس سلبيًّا على الاقتصاد الأمريكي . حيث صارت الفوائد التي تدفعها الحكومة الأمريكية عن قروضها الخارجية تفوق مقدار الفوائد التي تحصل عليها الاحتكارات المالية الأمريكية من ديون العالم الثالث .

إن حكومة واشنطن ـ أمام عجزها عن إيجاد حلول اقتصادية تسمح لها بفرض هيمنتها على العالم ـ تفضل إغراق العالم بأكمله وإجباره على تمويل إنفاقاتها العسكرية وسباق التسلح و « حرب النجوم » واعتداءاتها على الدول النامية .

إن التوازن النووي الدولي الذي تؤمّنه الكتلة الاشتراكية . هو العامل الوحيد الذي يكبح جماح العدوان الأمريكي ومحاولات استخدام القوة لإنقاذ الدولار . إضافة إلى صمود عدد من الدول النامية في وجه مخططات التوسع الأمريكي . هكذا يصبح السلاح الوحيد في يد الإمبريالية الأمريكية هو طبع المزيد من الدولارات والعودة إلى سياسة التضخم النقدي لامتصاص الديون الأمريكية الخارجية . وهذا يعني عمليًّا انتقال أزمة الرأس مالية إلى مستوى لم يشهده التاريخ منذ الثورة الصناعية .

برغم هذه المخاطر فإن صندوق النقد الدولي لا يحرك ساكنًا لمواجهة أزمة الديون الأمريكية حيث يكشف مرة أخرى ـ وعلى الأغلب للمرة الأخيرة ـ تبعيته للإمبريالية الأمريكية التي استهلكت دور الصندوق بعد أن استهلكت دور حكام السعودية .

إن جميع الاقتصاديين في العالم يتوقعون حدوث أزمة في الدول الرأس مالية لا يجرؤون على تصور أبعادها . مشيرين في نفس الوقت إلى أن ما يسمى بالأزمة الاقتصادية الكبرى التي حدثت عام 1929 كانت قد جاءت بعد عدة سنوات من الارتفاع في أسعار الأسهم والأوراق المالية في الأسواق المالية الدولية . ولن يذكرها التاريخ إلا كأزمة صغيرة جدًّا . أمام ضخامة الأزمة المقبلة . التي تضاعفت في حدتها نتيجة عمل صندوق النقد الدولي كأداة في يد الإمبريالية الأمريكية .

هكذا يأخذ شعار: «**فليسقط صندوق النقد الدولي**» أبعاده الكاملة.

ثبت المراجع

حسن يوسف الكوشي



ثبت المراجع

BIBLIOGRAPHIE

Le Monde Dossiers et Documents
N° 123 Juin 1985 Le Fonds Monétaire International.
N° 111 Mai 1984 Le Dollar Roi.
N° 99 Mars 1983 L'endettement du Tiers Monde.
N° 92 Juin 1982 La crise de monnaies.

Le Monde Diplomatique
N° 364 Juillet 1984
P: 29 Le sursaut collectif des pays Latino-Américains met le fonds monétaire en désarroi.
Julia Juruna.
N° 366 Août 1984
P: 11 Catastrophe naturelle et intervention du F.M.I présenté en exemple, le redressement du GHANA ne pourra se poursuivre sans une aide accrue.
N° 371 Février 1985
P: 1, 30, 31 Fragilité d'une monnaie forte. L'empire du dollar.
Claude Julien.

Problèmes Economiques
N° 1993 du 8 Octobre 1985
Plaidoyer pour une reprise économique mondiale : les dangers des politiques actuelles de déflation.
(extrait du Journal de la planification du développement).
N° 2003 du 17 Décembre 1986 p: 30
F.M.I et Banque Mondiale une réforme institutionnelle indispensable pour une meilleure coordination des politiques économiques dans le monde.
(extrait de The Banker).
N° 2028 du 11 Juin 1987
Mesurer la dette extérieure des pays en développement : présentation des principales sources d'information.
(extrait de Finances et développement).

LA CRISE, QUELLE CRISE?
Dynamique de la crise mondiale
de Samir AMIN, Giovanni ARRIGHI, André GUNDER FRANK, Immanuel WALLERSTEIN.
Editions François MASPERO collection Textes à l'appui Octobre 1982.

LIRE LA CRISE.
de Christian BARRERE, Gérard KEBABDJIAN, Olivier WEINSTEIN.
Editions Presses Universitaires de France Novembre 1983.

RELATIONS ECONOMIQUES INTERNATIONALES.
I Echanges internationaux
de Maurice BYE, G. DESTANNE DE BERNIS.
Editions DALLOZ 1977.

HISTOIRE ECONOMIQUE DE LA FRANCE XIX°-XX° SIECLES.
de François CARON.
Editions Armand COLIN 1981.

L'ECONOMIE DE L'U.R.S.S.
de Pierre CARRIERE.
Editions MASSON Mars 1984.

LE DOLLAR.
de Jean DENIZET.
Editions FAYARD Octobre 1985.

LA CRISE ECONOMIQUE DE 1929.
de John Kenneth GALBRAITH.
Editions PAYOT collection Petite Bibliothèque Payot 1981.

COMECON, DOMINATION ET DEPENDANCES.
de Giovanni GRAZIANI.
Editions François MASPERO collection économie et socialisme 1982.

ECONOMIE INTERNATIONALE.
de Charles P. KINDLEBERGER, Peter H. LINDERT.
Editions ECONOMICA 1978.

LE COMECON.
de François LEMOINE.
Editions Presses Universitaires de France Collection Que sais-je?

ECONOMIE ET FINANCES INTERNATIONALES.
23 spécialistes réunis par J.L. REIFFERS.
Editions DUNOD collection sciences économiques 1982.

RYTHMES ECONOMIQUES CRISES ET CHANGEMENT SOCIAL UNE PERSPECTIVE HISTORIQUE.
de Bernard ROSIER, Pierre DOCKES.
Editions François MASPERO/LA DECOUVERTE 1983.

DETTE ET DEVELOPPEMENT.
de J.C. SANCHEZ ARNAU, George CORM, Abdelkader SID-AHMED, Samuel LICHTENSZTENJN, José M. QUIJANO, Gonzalo D. MARTNER.
Editions PUBLISUD Mars 1982.

ARAB OIL POLICIES IN THE 1970's.
de Yusif A. SAYIGH.
Editions CROOM HELM LONDON & CANBERRA 1983.

SOCIALISMES DE L'EST BLOCAGE ECONOMIQUE CRISES SOCIALES.
Collection CRITIQUES DE L'ECONOMIE POLITIQUE N° 19 Avril-Juin 1982.

LA CRISE TOUJOURS...
Collection CRITIQUES DE L'ECONOMIE POLITIQUE N° 26/27 Janvier-Juin 1984.

FLUX D'ENERGIE ET FLUX FINANCIERS.
Collection ECONOMIES ET SOCIETES JUILLET 1986.
Editions Presses Universitaires de GRENOBLE.

REVUE ECONOMIQUE.
Volume 37 N° 4 JUILLET 1986.
Editions Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques.

MONNAIES ET SYSTEMES MONETAIRES DANS LE MONDE AU 20 SIECLE J. BOURGET.
Editions Bréal PARIS - 1981.

LE FOND MENETAIRE INTERNATIONALE ET LES PAYS DU TIERS-MONDE.
Marie-France L'HERITEAU.
Editions Presses universitaires de FRANCE 1986.

LE DOLLAR HISTOIRE DU SYSTEME MONETAIRE INTERNATIONALE.
Jean DENIZET.
Editions FAYARD Paris - 1985.

AFFAIRES EXTERIEURES.
Alfred GROSSER.
Editionns FLAMMARION Paris - 1984.

RAMSES, Rapport Annuel Mondial Sur le Système Economique et les Stratégies.
Institut Français des Relations Internationales (IFRI).
Editions Economica 1985 - 1986 - 1987.

PRIX RELATIFS DES PRODUITS PRIMAIRES ET DEVELOPPEMENT.
Centre National de la Rechrche Scientifique.
Editions CNRS 1982.

الفهرس

صَدَرَ من هٰذه السّلسلة :

1 ـ الغزو الثقافي سلاح الصّهيونية والصليبية الجديدة	محمد صالح يونس
2 ـ مفاهيم الجماعات في الإسلام	الدكتور رضوان السيد
3 ـ حول موثوقية الأناجيل	إعداد : محمد السعدي
4 ـ معارك الإسلام الكبرى	محمد فتحي بكوش
5 ـ العبادة في الإسلام	عبد العزيز الكحلوت
6 ـ أحكام الحج والعمرة	إعداد : كمال علي المنتصر
7 ـ الإسلام وأزمة الديمقراطية	د . أحمد عبد الحميد مبارك
8 ـ جذور الإرهاب	إعداد : محمد السماك
9 ـ التبشير وأثره في جبل لبنان	صالح زهر الدين
10 ـ التبشير الصليبي والغزو الاستعماري	عبد الفتاح أحمد أبو زايدة